مقالات صحفية عن قضايا المرأة في نينوى وكركوك

منظمة السلام والحرية

2025

اسم الكتاب: مقالات صحفية عن قضايا المراة في نينوى وكركوك
اعداد: مجموعة صحفييات في محافظتي نينوى وكركوك
مديرة المشروع: سفانا زانا
التصميم: عفان احمد
الطبعة: الاولى
سنة: ٢٠٢٥

* جميع الحقوق محفوظة لمنظمة السلام والحرية

ملاحظة: منظمة النساء من أجل نساء العالم والوكالة البريطانية لتنمية غير مسؤلا عن محتوى هذا الكراس

ورقة مناشدة ضمن اطار الحماية الاجتماعية والاقتصادية للنساء

اذ تؤمن منظمة السلام والحرية بدورها كحلقة وصل بين المجتمع والدولة، وتقديم الدعم والاسناد للجهود الحكومية الرامية الى التنمية وتعزيز حالة حقوق الانسان، فهي تعمل على تسليط الضوء على هموم و رؤى فئات متنوعة من المجتمع، لنقلها لصناع القرار، وتأتي هذه الورقة كجزء من عملها.
تستند المنظمة في تقديم هذه الورقة على مجموعة من الجلسات التي اجرتها والتي ترتبط بتحليل السياق الاجتماعي، وتحليل الصراع وتحليل مبدأ عدم الحاق الضرر في التدخل، ومؤخراً ضمن مشروع النساء والسلام، تم اجراء استطلاع حول احتياجات المناطق الريفية في نينوى فيما يتعلق بمشاركة النساء في سوق العمل.
ابرز الفئات المستهدفة: النساء الشابات، النساء في النواحي والقرى، النساء من الاقليات، النساء الناجيات من عنف داعش، النساء معيلات الاسر، وبالدمج مع النساء الرائدات في مراكز المدن.

سياق مشاركة النساء في سوق العمل

بناءً على الموارد المعرفية للمنظمة، فإن العمل المهني ومجال الصناعات الغذائية هو مجال مرغوب بشكل اساس لدى النساء لاسيما مادون خط الفقر والنساء في الارياف وغير المتعلمات جامعياً.

- توافر المواد الاولية بشكل وافر في بساتين سهل نينوى والموصل وكركوك.
- توافر سوق نشط في مختلف مناطق العراق اذ تعتبر نينوى جاذبة في هذا المجال.
- الحاجة الى التنظيم والابداع والتطوير في هذا القطاع، اذ مايزال يعمل بشكل نمطي تقليدي غير تنموي، ويتركز عمل النساء في هذا المجال داخل المنازل وفي ظروف بسيطة، مع احتياجات للتمكين المعرفي والاقتصادي لتكون النساء رائدات في هذا القطاع.
- وجود نساء رائدات ولديهن تجارب نجاح في هذا المجال في مراكز المدن.

مختلف هذه العوامل تفتح افق وفرص لتمكين اقتصادي مستدام للنساء، له اثر ايجابي في التنمية، يحد من انتاج الصور النمطية السلبية للنساء ومن ازدياد ظاهرة تأنيث الفقر.

رؤيتنا وتطلعاتنا: نساء منتجات ويتمتعن بفرص تساهم في تنشيط الاقتصاد والتنمية، وبيئة اقل فقراً، اكثر امناً، و اكثر معرفة وتقدماً.

المشكلة: ضعف فرص العمل المهني المنظم وفرص تطوير الانتاج للنساء في المناطق النائية

المسببات للمشكلة:

١. ضعف الدعم في القطاع العام والخاص لمشاريع صناعية ومهنية متاحة للنساء وتراعي الحساسيات الثقافية للمجتمعات الريفية والقبلية.
٢. ضعف امتلاك النساء المستهدفات للموارد المالية والمعرفية اللازمة لتأسيس وتطوير اعمالهن.
٣. بيئة اجتماعية غير داعمة وضعف الاعتراف بمهارات النساء وقدراتهن في مجال ريادة الاعمال

المطاليب والمعالجات المقترحة:

١. فتح مشاغل ومعامل حكومية خاصة للنساء وبإدارة نساء، وبأولوية لمعيلات الاسر، لضمان تحقيق مبدأ تكافؤ فرص العمل.
٢. بناء قدرات النساء المستهدفات وتطويرها في مجال ريادة الاعمال و الصناعات الغذائية
٣. توفير منح مالية وقروض لانشاء/تطوير المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال في مجال الصناعات

الغذائية

الفرص المشجعة:

- وجود موارد بشرية كفوءة للتدريب والانتاج.
- وجود مواد اولية (زراعية) بوفرة لتطوير العمل في مجال ريادة اعمال النساء في الصناعات الغذائية (على سبيل المثال انتاجية عالية في نينوى من المنتجات الزراعية كالزيتون والرمان والتين والحنطة والسمسم وغيرها ، مع قلة في انتاج اغذية متميزة من المخللات والمربيات والاغذية المعلبة.
- وجود حاجة اجتماعية واقتصادية في هذا المجال من الصناعات، مع توفر سوق نشط على مستوى العراق.

الاهمية:

تحويل النساء من الاستهلاك والحاجة الى الرعاية الاجتماعية، الى الانتاج مادياً ومعرفياً في مجال اهتماماتهن، ومع توافر الفرص والموارد اللازمة، وتوفير التسهيلات البيئة الداعمة لهن وتوسيع شبكة علاقاتهن وتعزيز التضامن، يمكن ان يوفر لهن وسائل الحصول على الدخل المالي المستدام، وتعزيز ريادتهن للاعمال الصناعية، ورفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي، تقليل الفقر، وتنشيط حركة الاقتصاد وسوق العمل.

منظمة السلام والحرية
مشروع النساء والسلام
٣ اذار ٢٠٢٥

قضايا المراة في كركوك

حقوق وقضايا

من العمل التطوعي إلى ريادة الأعمال

بقلم: سازان ماجد

لم تكن التقاليد المجتمعية، ولا قسوة الظروف، عائقًا أمام خديجة، المرأة البالغة من العمر ٥٤ عامًا، التي قررت شق طريقها نحو النجاح رغم العواصف التي اجتاحت حياتها. شغفها بالخياطة لم يكن مجرد هواية، بل كان بمثابة طوق نجاة، لم يساعدها وحدها، بل امتد ليشمل نساء أخريات، بحثًا عن الأمل وسط الألم.

في عام ٢٠١٤، اضطرت خديجة للنزوح إلى كركوك، تاركة خلفها حياة اعتادت عليها، لتواجه واقعًا جديدًا بلا مصدر دخل. وكأن المأساة لم تكن كافية، فقدت زوجها بعد صراع مع المرض، لتجد نفسها وحيدة، مسؤولة عن إعالة أسرتها في ظل ظروف قاسية.

لكن خديجة لم تكن ممن يستسلمون، بل نظرت إلى الألم كدافع للبحث عن فرصة. بدأ أبناؤها العمل في الحلاقة، بينما التحقت ابنتها بمصنع خياطة. أما خديجة، فاختارت طريقًا مختلفًا: العمل التطوعي، الذي فتح لها أبوابًا لم تكن تتخيلها.

خمس سنوات من العمل مع منظمات المجتمع المدني لم تكن مجرد تجربة عابرة، بل كانت نقطة تحول، إذ وجدت خديجة شغفها الحقيقي في تمكين النساء ومساعدتهن على بناء حياة جديدة. لكنها لم تنسَ حلمها القديم في امتلاك مشروعها الخاص.

حصلت على منحة صغيرة لا تتجاوز ١٠٠٠ دولار، كانت بالنسبة لها أكثر من مجرد مبلغ مالي، بل فرصة لتغيير الواقع. استأجرت محلًا صغيرًا، وبدأت مع ابنتها مشروع خياطة متواضع. لم يمضِ وقت طويل حتى انتشرت سمعتها بين نساء الحي، وبدأت الزبونات بالتوافد، ما ساعدها على تطوير عملها شيئًا فشيئًا.

لم تكتفِ خديجة بالخياطة، بل أضافت قسمًا لبيع مستحضرات التجميل، لتتمكن لاحقًا من توسيع محلها وشراء المزيد من ماكينات الخياطة. ومع ازدياد الطلب، وظّفت فتاتين، لتتحول من امرأة تبحث عن عمل إلى صاحبة مشروع يُساهم في إعالة أكثر من أسرة.

ولأن طموحها لم يعرف الحدود، تعاونت مع أحد التجار، وبدأت بإنتاج وبيع الوسائد والستائر بالجملة، موسعة بذلك نشاطها إلى مناطق أخرى، بما في ذلك الحويجة.

نجاح خديجة لم يكن شخصيًا فقط، بل امتد ليشمل النساء من حولها. من خلال عملها التطوعي،

ساعدت العديد من النساء اللاتي تعرضن للعنف في الحصول على منح صغيرة، كما نظمت دورات تدريبية في الرسم للنساء الريفيات، وساعدت أبناءها على إنشاء صالون حلاقة خاص بهم.
لم تتوقف عند هذا الحد، بل خصصت دفترًا تسجل فيه أسماء المحتاجين، وعندما تحصل على تبرعات من التجار وأصحاب المحلات، تحولها إلى سلال غذائية توزعها عليهم بانتظام.

لم تكن مسيرة خديجة خالية من الصعوبات، فقد واجهت أزمات مالية وضغوطًا عائلية، لكنها لم تتراجع. تتذكر بداياتها قائلة:

«كنت أعتمد على زوجي كمعيل للأسرة، ولكن بعد وفاته، وجدت نفسي مسؤولة عن كل شيء. لم يكن الأمر سهلًا، لكني تعلمت أن الصبر والإصرار هما مفتاح النجاح. اليوم، مشروعي ليس فقط مصدر رزق لي، بل لعدة أسر أخرى.»

ما صنعته خديجة لم يكن مجرد حلم تحقق، بل قصة نجاح تُلهم كل امرأة تبحث عن ذاتها وسط الأزمات. استطاعت شراء منزلها الخاص، استكملت تعليم أبنائها، وواصلت دعم النساء الأخريات دون مقابل، لأن العطاء كان جزءًا من رحلتها، كما كان العمل مفتاح نجاتها.

تختتم خديجة قصتها برسالة لكل امرأة تكافح:
«لا تخافي من الحلم، ولا ترددي في تحقيق ذاتك. نحن النساء نملك قوة عظيمة، وإذا أردنا شيئًا، سنجده أمامنا بإصرارنا وعملنا.»

لم تكن خديجة مجرد خياطة، بل كانت إبرة خياطة تحيك الأمل في طيات حياة الكثيرات.

رحلة أم من التحدي إلى الأمل، و ابتكارها غيّر حياة الأطفال الصم والبكم

بقلم: دنيا هشام

في زاوية من مدينة كركوك، حيث تتقاطع قصص المعاناة مع الأمل، تبرز قصة رشا عدنان العاملي، المرأة العراقية التي لم تستسلم أمام التحديات، بل صنعت منها حافزًا لبناء مستقبل أفضل لأطفال فقدوا نعمة السمع، لكنها أبت أن يفقدوا قدرتهم على النطق وضمان حقوقهم الصحية والحياة الكريمة.

بدأت القصة عام ١٩٩٩، عندما رُزقت رشا بابنها يوسف، الذي وُلد بإعاقة سمعية وعيب خلقي منع إمكانية زراعة قوقعة له، وفقًا لما أكده الأطباء حينها. لم يكن أمامها سوى خيارين: القبول بواقع ابنها كما هو، أو البحث عن طريقة لتغيير حياته. اختارت الخيار الثاني، رغم كل التحديات، ورغم أن الأمل كان ضئيلًا، لم تستسلم.

في عام ٢٠٠٣، حملت رشا أملها وسافرت إلى مصر، حيث التحقت بجامعة إيشينس بالقاهرة لدراسة طرق علاج النطق والتخاطب. هناك، لم يكن هدفها مجرد الحصول على شهادة، بل كان إيجاد وسيلة تساعد يوسف على النطق رغم إعاقته.

خلال دراستها، طورت رشا طريقة علاجية مبتكرة تعتمد على الذبذبات، وهي تقنية تستخدم تحفيزات صوتية معينة لمساعدة الأطفال الصم على إنتاج الأصوات. كانت التجربة الأولى مع يوسف، حيث بدأت معه بالتدريج حتى تمكن من النطق، خطوة تلو الأخرى، ليثبت نجاح هذه الطريقة لاحقًا، ويصبح نموذجًا لأطفال آخرين يمكنهم تجاوز إعاقتهم.

في عام ٢٠١٣، عادت رشا إلى العراق، محملة بالعلم والخبرة، لكنها أدركت أن هناك فجوة كبيرة في الاهتمام بالأطفال الصم والبكم. لم يكن هناك دعم كافٍ لهم، ولم تكن هناك مراكز متخصصة لتدريبهم وتأهيلهم للنطق والتخاطب.

بدأت رحلتها بنقل تجربتها مع يوسف إلى أطفال آخرين، وأصبحت تتلقى طلبات من عائلات تبحث عن أمل لأطفالها. لكن حلمها كان أكبر من مجرد تدريب بعض الأطفال، كانت تريد تأسيس مشروع يخدم هذه الفئة على نطاق أوسع.

تأسيس منظمة الأمل: نقطة تحول في حياة المئات

في عام ٢٠١٩، وبعد سنوات من العمل الفردي وضعف الدعم الحكومي لهذا الجانب الصحي، قررت رشا تأسيس منظمة «الأمل لمعالجة النطق والتخاطب»، وهي أول منظمة من نوعها في كركوك، تستهدف الأطفال الذين يعانون من إعاقات سمعية، وتعمل على تأهيلهم للنطق والتواصل مع المجتمع.

لم يكن الطريق سهلًا، فالتحديات كانت كثيرة، بدءًا من التمويل، مرورًا بالعقبات الإدارية، وصولًا إلى

رفض البعض لفكرة إمكانية علاج هؤلاء الأطفال. لكن إصرار رشا دفعها إلى الاستمرار، وسرعان ما بدأت نتائج عملها بالظهور، إذ تمكنت من زراعة سماعات وقواقع للأطفال، ومساعدتهم على النطق، بل وتأهيل بعضهم ليصبحوا مدربين يساعدون غيرهم.

اليوم، وبعد سنوات من الكفاح، استطاعت رشا تحقيق العديد من الإنجازات التي غيرت حياة الكثيرين. فقد نجح ابنها يوسف في تجاوز إعاقته وأصبح قادرًا على النطق والتواصل بشكل طبيعي، مما منحها دافعًا للاستمرار في دعم الأطفال الصم. تمكنت من زراعة القوقعة والسماعات لعدد كبير من الأطفال، مما ساهم في تحسين حياتهم بشكل جذري، بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم وتمكينهم من التعليم، حتى بات بعضهم متفوقين على أقرانهم من الطلاب السامعين.

لم تكتفِ رشا بمساعدة الأطفال فقط، بل وسّعت نطاق عملها ليشمل فئة الشباب من الصم والبكم. أسست «ورشة الأمل للخياطة»، حيث يتم تدريب الشباب ذوي الإعاقة السمعية على مهارات الخياطة، ليصبح لديهم مصدر دخل يساعدهم على الاستقلال المالي.

كما أنشأت «فريق الأمل لذوي الهمم»، وهو فريق شبابي يعمل على تدريب الأطفال الصم على النطق والتخاطب، بقيادة أحد طلابها السابقين أيهم، الذي كان يعاني من فقدان السمع في سن الخامسة، لكنه بفضل رشا استطاع النطق وأصبح الآن مدربًا يساعد الأطفال الآخرين.

نجاحات وتحديات: معركة ضد العوائق المادية والاجتماعية

واجهت رشا تحديات كثيرة خلال رحلتها، بعضها كان ماديًا، حيث أنها كانت تموّل منظمتها من أموالها الخاصة، وتعتمد على تبرعات قليلة لا تكفي لتغطية كافة الاحتياجات، خاصة فيما يتعلق بالإيجارات وتكاليف الأجهزة الطبية.

أما التحدي الآخر، فكان اجتماعيًا، إذ واجهت محاولات لاستغلال أفكارها من قبل بعض الجهات التي كانت تسعى للربح المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني. ورغم كل هذه العوائق، استمرت رشا في عملها، مدفوعة بشغفها ورغبتها الحقيقية في إحداث تغيير.

رشا لم تتوقف عند هذا الحد، فهي تسعى حاليًا إلى توفير قطع أراضٍ سكنية لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد قدمت طلبًا رسميًا إلى محافظة كركوك وتمت الموافقة عليه، وهي بانتظار التنفيذ. وفي رسالة موجهة إلى المجتمع، تقول:

«أتمنى أن يدرك الجميع أهمية دعم هذه الفئة، فهم ليسوا مختلفين عنا، فقط يحتاجون لمن يحتضنهم ويفتح لهم أبواب الحياة ليساهموا في الانتاج والتنمية وتقدم المجتمع. علينا أن نمنحهم الأمل، لأنهم قادرون على تحقيق المستحيل.»

تختم رشا قصتها بابتسامة، وهي تروي كيف تحولت معاناتها إلى رسالة، وكيف أصبح يوسف، الذي كان بالأمس طفلًا لا يستطيع النطق، ملهمًا للكثيرين. اليوم، بفضل إصرارها، أصبح الأمل حقيقة، وأصبح الصمت نغمة حياة جديدة، تعزفها أصوات الأطفال الذين منحهم العلم والصبر فرصة ليكونوا جزءًا فاعلًا في المجتمع.

قصة رشا العاملي ليست مجرد حكاية أمٍ كافحت من أجل ابنها، بل قصة امرأة صنعت الفرق، وأثبتت أن التحدي قد يكون بداية لنجاحات لا حدود لها.

پروين فاتح؛ من الكوتا إلى القيادة... رحلة كسر القيود السياسية

بقلم: اروين فتاح

في عالم السياسة، حيث لا تزال القيود الاجتماعية تفرض سطوتها، برزت پروين فتاح كواحدة من النساء اللواتي تخطين العقبات وصنعن تغييرًا حقيقيًا. من بيئة عراقية محافظة، حيث لا يزال دور المرأة في المجال السياسي مثيرًا للجدل، استطاعت أن تشق طريقها إلى مجلس المحافظة، ليس فقط كعضو، بل كصوت يعبر عن النساء والفئات المهمشة، متجاوزة المعوقات المجتمعية والسياسية.

لم تكن نشأة پروين فتاح سهلة، فقد كبرت في مجتمع يفرض قيودًا واضحة على مشاركة النساء في الحياة العامة، وخاصة في السياسة. لكن إيمانها العميق بقيم العدالة والمساواة دفعها إلى تحدي الواقع والانخراط في العمل السياسي. كان حلمها واضحًا: أن تكون جزءًا من التغيير، وأن تساهم في رسم سياسات تعكس تطلعات مجتمعها، وخاصة النساء اللواتي يعانين التهميش والإقصاء.

قرار پروين بالترشح لمجلس المحافظة لم يكن مجرد محاولة لاقتناص مقعد سياسي، بل كان امتدادًا لرؤيتها في تحقيق تغيير حقيقي. استفادت من نظام الكوتا النسوية الذي يضمن تمثيل النساء في المناصب السياسية، ولكنها لم تعتمد عليه كوسيلة وحيدة، بل عززت موقفها بمواقفها الجريئة وبرنامجها السياسي الذي يركز على الفئات المحرومة.

ورغم أن الكوتا كانت بوابة للدخول إلى عالم السياسة، إلا أن المشوار كان مليئًا بالتحديات، حيث واجهت تمييزًا واضحًا بسبب جنسها، وتعرضت لمحاولات التقليل من شأنها كسياسية. لكن بدلاً من التراجع، استخدمت هذه العوائق كحافز إضافي للنجاح، وأثبتت أن النساء قادرات على اتخاذ قرارات

مصيرية، تمامًا كما الرجال.

لم تكن پروين فتاح وحدها في رحلتها، فقد لعبت عائلتها دورًا كبيرًا في دعمها ومساندتها خلال مشوارها السياسي، كما تلقت دعمًا مجتمعيًا ملحوظًا، خاصة من النساء والشباب الذين رأوا فيها نموذجًا يمكن الاقتداء به. هذا الالتفاف المجتمعي ساعدها على التغلب على العزلة السياسية التي تتعرض لها العديد من النساء في المجال العام.

لم تقتصر جهود پروين فتاح على الجانب السياسي، بل امتدت إلى العمل الاجتماعي والتنموي. فقد ساهمت في مشاريع تعليمية وصحية لتحسين مستوى الخدمات في المناطق المحرومة، وأطلقت مبادرات داعمة للمرأة بهدف تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية. كانت رؤيتها واضحة: تمكين النساء ليس شعارًا، بل عملية تحتاج إلى سياسات فعلية ودعم حقيقي على الأرض.

في أكثر من مناسبة، وجهت پروين فتاح رسائل ملهمة للنساء، مؤكدة أن السياسة ليست حكرًا على الرجال، وأن الطموح السياسي للمرأة ليس مستحيلًا. تقول في إحدى مقابلاتها، «المرأة قادرة على إحداث فرق في المجتمع، ولا شيء يمكن أن يوقف طموحاتها إذا كانت تؤمن بنفسها وتسعى لتحقيق حلمها.» تشكل قصة پروين فتاح نموذجًا حيًا للمثابرة والصمود، ورسالة واضحة أن النجاح في السياسة ليس حكرًا على جنس دون آخر. وبينما لا تزال هناك تحديات، فإن وجود نساء مثلها في مواقع صنع القرار يعزز الأمل في تحقيق مجتمع أكثر عدالة وتوازنًا، حيث لا يتم تقييم القدرات على أساس النوع الاجتماعي، بل بناءً على الكفاءة والرؤية.

هبة.. شابة تصنع الأمل من بتلات الورد

بقلم: ايناس اياد

في قلب كركوك، وبين شوارعها التي تعكس تنوعها الثقافي، تلعب محلات الزهور دورًا في نشر الجمال وتعزيز المشاعر الإيجابية. فهذه المتاجر ليست مجرد أماكن لبيع الورود، بل هي منصات تحكي قصصًا عن الأحلام والطموح، ومنها قصة هبة، الشابة العشرينية التي قررت تحويل شغفها بالزهور إلى مشروع ناجح، متحدية العقبات التي وقفت في طريقها.

متجر «هبوش للورود» ليس مجرد مشروع تجاري، بل هو انعكاس للشغف بالفن والجمال. تحرص هبة على تقديم أرقى التصاميم، واستيراد الزهور من مصادر متنوعة لضمان الجودة والتنوع، بالإضافة إلى تقديم خدمات التوصيل لتسهيل إيصال الباقات للعملاء.

في زاوية هادئة من المدينة، افتتحت هبة متجرها الصغير للزهور، حيث تتراقص الألوان الزاهية بين يديها لتخلق تنسيقات استثنائية تناسب مختلف المناسبات. لم يكن طريقها مفروشًا بالورود، فقد نشأت في بيئة بسيطة بلا دعم مالي يُذكر، لكنها استطاعت بعزيمتها أن تشق طريقها نحو النجاح.

تقول هبة،»كنت دائمًا مفتونة بجمال الزهور وقدرتها على تحويل أي مكان إلى عالم نابض بالحياة. حلمت أن أمتلك متجراً يجد فيه الناس الزهور التي تعبر عن مشاعرهم وأفراحهم، وأن أتمكن من مشاركة الطاقة الإيجابية مع الآخرين.»

بدأت رحلتها في عام ٢٠٢٣ عندما استأجرت متجرًا صغيرًا في أحد الأحياء السكنية. لم يكن استقطاب الزبائن أمرًا سهلًا في البداية، لكن حبها للمجال وتقديمها خدمات تنسيق مبتكرة جعل متجرها وجهة مفضلة لمحبي الزهور.

النجاح الذي حققته هبة لم يكن فقط في بيع الزهور، بل في طريقة تقديمها، حيث تقول بفخر، «أنا لا أبيع

الورود، بل أبيع مشاعر».

فهي تدرك أن كل زهرة تحمل رسالة، سواء كانت فرحة، شكر، حب، أو حتى تعزية. لهذا، تقدم لزبائنها خدمات تنسيق مخصصة تناسب جميع المناسبات، من حفلات الزفاف وأعياد الميلاد إلى المناسبات الرسمية والجنازات.

كما أطلقت ورش عمل لتعليم الزبائن فن تنسيق الزهور، مما ساهم في تعزيز ثقافة الاهتمام بالزهور ونشر هذا الفن بين الأهالي.

لم يكن الطريق مفروشًا بالورود، فقد واجهت هبة العديد من العقبات في البداية، خاصة في جذب العملاء. تتذكر بداياتها قائلة، «واجهت صعوبة في إقناع الناس بأن الزهور ليست مجرد هدايا، بل هي لغة حية تعبر عن المشاعر.»

لكن مع مرور الوقت، تمكنت من بناء قاعدة عملاء مخلصين، وأصبح متجرها معروفًا في كركوك. كما ساعدها الترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة وعي الجمهور بمشروعها، مما ساهم في نموه وانتشاره.

نجاح هبة لم يتوقف عند متجرها فقط، بل أصبحت نموذجًا يُحتذى به للمرأة العراقية الطموحة، حيث تؤمن بأن النساء قادرات على تحقيق النجاح في أي مجال يخترنه. تقول هبة، «

«أردت أن أثبت أن المرأة قادرة على النجاح في أي مجال، وأنه لا حدود للأحلام إذا توفرت الإرادة والتصميم.»

وتطمح هبة إلى توسيع متجرها وفتح فروع جديدة في مختلف المدن، إضافةً إلى تطوير خط إنتاج محلي للورود. كما تحلم بتنظيم مهرجان سنوي للزهور في كركوك، لتعزيز ثقافة الجمال ونشر الوعي حول أهمية الزهور وتأثيرها في الحياة اليومية.
الزبائن يرون أن متجر هبة يمثل إضافة جميلة لمدينة كركوك، حيث يوفر تنسيقات زهور مميزة تلبي مختلف الأذواق. فبين من يشيد بجودة الورود وتنوعها، ومن يتمنى توفر خيارات أكثر أو أسعار تنافسية، يبقى المشروع مثالًا ناجحًا للمشاريع الصغيرة التي تعزز الاقتصاد المحلي وتوفر تجربة تسوق فريدة لمحبي الزهور.

مشاركة النساء في سوق العمل تعود بفوائد كبيرة على الأسرة والمجتمع. فهي تساهم في تحسين الدخل المعيشي، مما يرفع من جودة الحياة ويوفر فرصًا أفضل للتعليم والرعاية الصحية للأطفال. كما تعزز استقلالية المرأة وثقتها بنفسها، مما ينعكس إيجابيًا على علاقتها بأسرتها.

محلات الزهور في كركوك لم تعد مجرد متاجر، بل أصبحت جزءًا من المشهد الثقافي والتجاري للمدينة، تنثر أريجها في الأجواء، وترسم البهجة في قلوب الناس. تبتسم هبة وهي تقول،

«أرى مستقبلاً مشرقًا في هذا المجال، لأن الزهور ليست مجرد نباتات، بل هي رمز للجمال والحياة، وكلما تمكنت من مشاركة هذا الجمال مع الآخرين، شعرت أنني أساهم في تحسين هذا العالم.»

بقلم: سولاف حسني

تزويج الطفلات...
جريمة صامتة تضيع فيها طفولة الفتيات وحقوقهن

في العديد من المجتمعات، لا سيما تلك التي تعاني من الفقر والجهل والتقاليد الموروثة، لا تزال ظاهرة تزويج الطفلات تشكّل مأساة حقيقية للفتيات الصغيرات. فبدلًا من أن يعيشْن طفولتهن ويمضين في طريق التعليم والتمكين، يوجهن الى الزواج وتحمل مسؤوليات تفوق أعمارهن. هذه الظاهرة لا تنتهك حقوقهن في التعليم والنمو فحسب، بل تعرضهن أيضًا لأنواع متعددة من العنف والاستغلال، مما يترك آثارًا نفسية وجسدية تدوم مدى الحياة.

غالبًا ما يُنظر إلى تزويج الفتيات الصغيرات على أنه وسيلة لتخفيف العبء الاقتصادي عن الأسرة، أو لحماية «شرف العائلة»، في ظل عقلية ترى المرأة مسؤولية يجب نقلها من الأب إلى الزوج. وفي غياب القوانين الرادعة، يُجبَرن على تحمّل مسؤوليات الزوجة والأم في عمر لا يسمح لهن بفهم هذه الأدوار، مما يؤدي إلى تدمير طفولتهن بالكامل وتحويلهن إلى ضحايا لعلاقات غير متكافئة.

رغم أن القوانين في العديد من الدول تحظر هذه الممارسات، إلا أن ضعف الرقابة، والفساد، والموروثات الاجتماعية تسهم في استمرارها. في بعض الحالات، تُستغل الثغرات القانونية لتبرير زواج القاصرات، مثل السماح بالزواج بموافقة الوالدين أو بتصريح من المحكمة، مما يُبقي ملايين الفتيات عالقات في دوامة الاستغلال والحرمان.

زواج الطفلات.. آثار مدمرة على الفتيات والمجتمع

لا يقتصر ضرر تزويج الطفلات على الفتاة فقط، بل يمتد تأثيره السلبي إلى المجتمع بأسره، إذ يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والأمية، ويعمّق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز آثاره:

- انقطاع التعليم: غالبًا ما تضطر الفتيات إلى ترك المدرسة بمجرد زواجهن، مما يحرمهن من فرص تطوير مستقبلهن.
- العنف الأسري: تعاني الكثير من القاصرات من العنف الجسدي والنفسي في حياتهن الزوجية، مما يؤدي إلى مشكلات نفسية مستديمة.
- مشكلات صحية خطيرة: الحمل والولادة في سن مبكرة يزيدان من مخاطر المضاعفات

الصحية، مثل النزيف والوفاة أثناء الولادة، خاصة في ظل غياب الرعاية الطبية الكافية.

- عدم المساواة داخل الزواج: عادةً ما تكون العلاقة الزوجية غير متكافئة، حيث تُعامل الفتاة كطرف ضعيف يخضع لسيطرة الزوج والأسرة.

بين الأرقام والواقع.. زواج الطفلات في العراق

تشير التقارير الحديثة إلى أن زواج الطفلات لا يزال منتشرًا في العراق رغم محاولات الحد منه.

إحصائيات صادمة لعام ٢٠٢٣:

- ٥,١٢٩ فتاة تزوجن دون سن ١٨ عامًا.
- ٣٧,٧٢٧ زواجًا غير قانوني (غير مسجل رسميًا) صُدِّق عليه في المحاكم العراقية.
- ٢٨٪ من الفتيات العراقيات يتزوجن قبل سن ١٨ عامًا وفقًا لليونيسف.
- ٢٪ من الزيجات غير المسجلة تشمل فتيات دون ١٤ عامًا.

قوانين ضعيفة وثغرات قانونية تشرعن الظلم

رغم أن قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ينص على أن سن الزواج القانوني هو ١٨ عامًا، فإنه يسمح باستثناءات لمن أتموا ١٥ عامًا بشرط الحصول على إذن قضائي. لكن في ظل ضعف تنفيذ القوانين، لا يزال الزواج المبكر يُمارس بشكل واسع دون رقابة حقيقية.

في العديد من الحالات، يتم تزويج القاصرات خارج إطار القانون، عبر مكاتب شرعية دينية دون تسجيل رسمي، مما يجعل من الصعب تتبع هذه الزيجات ومحاسبة المسؤولين عنها. وهذا يعني أن الفتاة قد لا تتمكن لاحقًا من المطالبة بحقوقها القانونية مثل الميراث أو النفقة، كما أن الأطفال المولودين من هذه الزيجات يواجهون صعوبة في الحصول على الوثائق الرسمية، مما يحرمهم من التعليم والرعاية الصحية.

العقوبات القانونية الحالية على تزويج القاصرات:

- الحبس من ٦ أشهر إلى سنة، أو غرامة مالية لمن يعقد زواجًا خارج المحكمة.
- الحبس لمدة ٣ سنوات لمن يتزوج زواجًا ثانيًا خارج المحكمة.
- لا توجد عقوبات واضحة لرجال الدين الذين يعقدون زيجات قاصرات دون توثيق رسمي.

كيف نوقف هذه الظاهرة؟ الحل في التوعية والقوانين الصارمة

لا يمكن إنهاء هذه الظاهرة دون جهود متكاملة تشمل الجوانب القانونية، التوعوية، والاجتماعية. ومن أهم الحلول التي يجب العمل عليها:

١. تعزيز التعليم، فتمكين الفتيات من مواصلة دراستهن يقلل بشكل كبير من فرص تزويجهن في سن مبكرة.

٢. رفع الوعي المجتمعي عبر حملات إعلامية وبرامج تثقيفية تُسلط الضوء على مخاطر زواج القاصرات.

٣. تمكين الفتيات اقتصاديًا واجتماعيًا، عبر توفير فرص عمل وتدريب مهني يساعدهن على تحقيق الاستقلال المالي.

٤. إشراك المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في مراقبة تنفيذ القوانين والدفاع عن حقوق الطفلات.

زواج الطفلات ليس مجرد مسألة اجتماعية، بل هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان يتطلب تحركًا عاجلًا من جميع الأطراف المعنية. لا يمكن للمجتمعات أن تتقدم دون حماية الفتيات ومنحهن الحق في الطفولة، التعليم، والاختيار. المستقبل يجب أن يكون لهن، لا للقيود التي تُفرض عليهن.

قصة رجل دفع مستقبله وقتل انسانيته ثمنًا لصورة على مو اقع التواصل

بقلم: هبة التميمي

لم يكن سالم، ذلك الشاب المحبوب، يعلم كيف يؤثر عليه محيطه من الاصدقاء والجيران، وكيف دمر هذا المحيط علاقته الودية والوثيقة مع اخته الكبيرة والحنونة ندى. ولم تكن ندى تعلم أن ليلة خطوبة صديقتها ستكون الأخيرة في حياتها. ذات الخمسة وعشرين ربيعًا، كانت تعيش حياة عائلية هادئة مع زوجها مصطفى وابنتهما آية، تقاوم صعوبات الحياة بشجاعة وتعمل في الخياطة لتؤمن لقمة العيش لعائلتها.

كانت بساطتها وعفويتها تُحبّبها إلى الجميع، حتى أُطلق عليها لقب «أيقونة القرية»، لكنها لم تكن تعلم أن لحظة فرح عفوية ستكلفها حياتها. فبينما كانت تستمتع بالمناسبة وسط ضحكات الأهل والصديقات، توقف زر العدسة لتوثيق لحظة فرح، لكن هذه الصورة ستتحول إلى دليل ضدها، وحكم بالإعدام على حياتها.

بعد نشر المقطع على مواقع التواصل الاجتماعي، انتفض شقيقها سالم غضبًا، قرر أنه المسؤول عن «شرف العائلة»، وأطلق عليها النار بدم بارد، واضعًا حدًا لحياتها، «غسلًا للعار» كما وصفه مجتمعه العشائري، الذي صفق له وشارك في قتله لها بالصمت.

يؤكد المحامي إسماعيل هادي الحسن أن جرائم القتل بدافع الشرف في تصاعد مستمر، بسبب التقاليد التي تُضفي الشرعية على هذه الجرائم. «نحن أمام تمرد واضح على القانون، والمفارقة أن كثيرًا من المحاكم والمحامين باتوا معتادين على هذا النوع من القضايا التي تتكرر دون حلول جذرية.»

ورغم ان الجاني يفلت من العقاب قانوناً، لكنه يمر بعقاب نفسي وصراع طويل من الصدمة لاتهم احد، هذا ما حل بسالم، الذي كان قام باحتضان جثة اخته والندم بعد قتلها!

في كثير من الحالات، لا يكون القاتل هو المتخذ الفعلي للقرار، بل ضحية لتحريض من حوله، الذين يهمهم تصفية الجسد قبل حتى معرفة الحقيقة.»

«لم أعد أستغرب مثل هذه الجرائم»، تقول الإعلامية سوزان بكتاش بمرارة، «ففي بيئة قروية عشائرية، تُمزّق النساء بالرصاص اخوتهم، ويدخل الرجل في صراع نفسي طويل بقتل انسانيته. كم من القصص كتبناها؟ وكم من العناوين دوّناها؟ ولكن لا أحد يسمع، وكأن الرحمة لا تهمّ أحدًا!»

أما التيكتوكر حازم الذهبي، فقد شعر بغصّة وهو يشاهد تداعيات استخدام وسائل التواصل

الاجتماعي بلا وعي. «متى سيدرك الناس أن مجرد صورة قد تعني الم ومأساة لسنوات طويلة لعائلة كانت تجمعها الالفة والود، في مجتمعات لا تفهم معنى حب الاخ لأخته؟ مواقع التواصل التي كانت فرصة للانفتاح، أصبحت نقمة على كثير من العوائل، لأن المجتمع لم يتطور معها، بل استغلها ليُحاكم دون رحمة.»

وسط تحقيقنا، التقينا بفتاة ريفية وافقت على الحديث دون كشف هويتها، وقالت، «الفتاة في قريتي ليست إنسانة، هي مجرد آلة زراعية، خادمة في المنزل، جسد لرغبات الزوج، ولا صوت لها ولا رأي. يُمنع عنها الهاتف، لا يمكنها حضور المناسبات، وإذا خرجت فإنها تخضع لاستجواب قاسٍ حتى من إخوتها الأصغر سنًا. هل كشفتِ وجهك؟ هل ضحكتِ؟ هل تحدثتِ مع رجل؟ كلها أسئلة قد تقود إلى الضرب، أو ربما الموت!»

كلمات سلمى لم تكن مجرد شهادة، بل صفعة على وجه الإنسانية، إذ تكشف كيف تُربّى الفتيات على الخوف والخضوع، وكيف يُقتل الكثير منهنّ قبل أن يُسمح لهن بأن يعشن أصلاً.

بعدما وقعت الجريمة، بدأت الملامح الحقيقية للأحداث تتكشف. فزوج ندى، مصطفى، الذي أحبها وأحبّته، لم يستطع مواجهة الضغط المجتمعي، فهرب من قريته ليعيش بعيدًا عن كل العيون، وكأن الهروب هو الحلّ الوحيد لنجاته من قسوة العشيرة التي حمّلته مسؤولية «سلوك» زوجته!

«شعرت أنني فقدت جزءًا مني، لكن لم أستطع مواجهة الجميع»، قال مصطفى لأحد أصدقائه الذي رفض ذكر اسمه. «لم يعد لي مكان هنا، فالكل يعتقد أنني يجب أن أكون مثل سالم، أن أقتل زوجتي لأثبت رجولتي، لكنني لم أستطع، وهذا ما جعلني أبدو كأنني الطرف الأضعف.»

لكن الصحفي قاسم الكاتب يرى أن القصة أكبر من مجرد قاتل وضحية، بل هي قصة مجتمع كامل يبني أفكاره على «العار»، ثم يترك الجاني لمصيره المؤلم والقاسي بعد تنفيذ الجريمة. «عندما يُقتل الشخص، تبدأ سكرة الندم، ويختفي المحرّضون إلى الأبد، وكأنهم لم يشاركوا في الجريمة أصلاً!»

يرى ساجد الربيعي، أحد سكان المنطقة، أن هذه الجريمة لم تكن مفاجأة له. «المجتمع هنا يفكر بعقلية محدودة، يعيشون في قوقعة الماضي. وحين تقع مثل هذه الجرائم، يُبررونها بالقول إنها دفاع عن الشرف، بينما هي في الحقيقة دفاع عن الجهل والتخلّف!»

قصة سالم وندى ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، طالما بقي المجتمع يُقيّد الرجل ويجعله مجبراً على غسل العار، ويعتبرها شرفًا يُغسل بالدم. لكن التغيير ممكن، اذا قرر الجميع لا يوجد شيء اسمه «غسل العار» إلا حين يُمحى هذا المفهوم من العقول إلى الأبد.

كركوك.. نساءٌ في مواجهة التغير المناخي بين المعاناة والريادة البيئية

بقلم: سازان ماجد

المدينة التي تغرق في التلوث

في أحد صباحات كركوك الضبابية، كانت لمى تنظر من نافذتها إلى الشارع المكتظ بالحياة، لكنها لم تستطع رؤية السماء بوضوح. كانت طبقات الدخان المنبعثة من المصافي النفطية والمصانع تُشكّل غطاءً رماديًا فوق المدينة. لم تكن هذه المرة الأولى التي تشعر فيها بالاختناق، لكنها لم تعتد بعد على ذلك.

لمى، أم لثلاثة أطفال، تعيش في حي قريب من شركة نفط الشمال، حيث تنبعث غازات خانقة لا تُرى بالعين المجردة، لكنها تترك أثرها العميق على صحة سكان المنطقة. لم يكن مرور العام ٢٠٢٣ عاديًا بالنسبة إليها، فقد فقدت والدتها بسرطان الرئة، وهو المرض الذي بات شبحًا يطارد النساء في كركوك. فوفقًا للإحصائيات، تم تسجيل ٦٠٠٠ حالة إصابة بالسرطان خلال العام نفسه، وكانت النساء في طليعة الضحايا، لا سيما مع تزايد حالات سرطان الثدي، الذي بلغ ١٥٣٢ حالة بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

أثناء زيارتها لمركز الأورام السرطانية في المدينة، التقت لمى بشكوفة ساله‌يى، ناشطة بيئية تعمل بلا كلل على حماية البيئة وزيادة المساحات الخضراء في كركوك. لم تكن شكوفة مجرد ناشطة عادية، بل كانت تقود حملات توعوية ضد التلوث، وتدعو إلى وقف قطع الأشجار العشوائي، وتشجيع التشجير في المدارس والمناطق السكنية.

«الهواء الذي نتنفسه سام، والماء الذي نشربه ملوث، والأرض التي نزرعها لم تعد كما كانت..» قالت شكوفة بحزن. «لكنني أؤمن أن النساء هن مفتاح الحل، لأنهن الأقرب إلى الطبيعة، وهنّ الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة.»

في مكان في نفس المحافظة ليس بعيدًا جدًا، لم تكن أم حنين تعلم أن حياتها ستنقلب رأسًا على عقب عندما جفَّت الأرض من حولها. في قريتها الواقعة على أطراف كركوك، كانت تعتاش من الزراعة وتربية الماشية، لكن شحّ المياه والتصحر حوّلا الحقول إلى أراضٍ قاحلة لا حياة فيها.

حين اشتدت الأزمة، لم يكن أمامها خيار سوى الرحيل. حملت أطفالها الثلاثة وودعت أرضها التي نشأت عليها، واتجهت نحو المدينة، حيث وجدت نفسها في عالم جديد تمامًا. في كركوك، كانت تبحث عن أي عمل يُساعدها على إعالة أسرتها، لكن الحياة لم تكن سهلة. «في القرية، كنا نعيش رغم الصعوبات، لكن هنا في المدينة، كل شيء يحتاج إلى مال، ولم أعد أعرف كيف أبدأ من جديد»، قالت أم حنين وعيناها تلمعان بدموع لم تفارقها منذ تركت منزلها.

كانت واحدة من آلاف النساء اللاتي اضطررن إلى النزوح بسبب التغير المناخي وتراجع فرص العمل في الزراعة. وقد أوضح الدكتور عمار المصطفى، المتخصص في الدراسات البيئية، أن النساء اللواتي كن

يعتمدن على الزراعة وتربية المواشي فقدن مصادر دخلهن بعد الحرب والتغيرات المناخية، مما أجبرهن على دخول سوق العمل في بيئات حضرية غير مألوفة.

حتى بعد انتهاء الحرب، لم يكن بإمكان أم حنين العودة إلى الزراعة، فقد ارتفعت أسعار الأعلاف، وازدادت تكلفة الأسمدة، ولم تعد المياه متوفرة بالقدر الذي يكفي لإحياء أرضها. لقد انهارت حياتها الريفية أمام عينيها، لكنها لم تفقد الأمل.

حين تقود النساء ثورة بيئية

في قاعة صغيرة داخل مبنى محافظة كركوك، كانت نشتيمان فتاح تراجع ملفات مشروعها الطموح، وهو تحويل الطاقة في المباني الحكومية إلى الطاقة الشمسية للحد من الانبعاثات الغازية. كانت تعرف أن الأمر ليس سهلًا، فالتحديات المالية والسياسية تقف في طريق أي تغيير، لكن هذا لم يُثنها عن هدفها. قدّمت نشتيمان مقترحها في ٢٠٢٣، وأقنعت المسؤولين بضرورة تنفيذ الفكرة في ٩٢ موقعًا حكوميًا، ثم توسع ليشمل ٩٨ موقعًا آخر. كان المشروع بمثابة خطوة ثورية في مدينة تُعد واحدة من الأكثر تلوثًا في العراق.

«أريد أن يرى أولادي سماءً زرقاء، لا أن يكبروا وسط هذا الضباب الدخاني..» قالت نشتيمان بحزم، وهي تتحدث عن دوافعها الشخصية لقيادة هذه المبادرة.

لم يكن مشروعها الوحيد، فقد شاركت أيضًا في حملات التشجير، وكانت إحدى القيادات النسائية التي دعت إلى تعزيز القوانين البيئية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

رغم كل الصعوبات، لم تكن نساء كركوك مجرد ضحايا للتغير المناخي، بل كنّ في الخطوط الأمامية لمواجهة هذه الأزمة. فبينما كانت شكوفة ساله يى تقود حملات التوعية، ونشتيمان فتاح تعمل على مشاريع الطاقة النظيفة، كانت النساء في الأحياء والمزارع يحاولن التكيف مع واقع جديد فرضه تغير المناخ.

كانت هناك أم مجاهدة تزرع أشجارًا في باحتها رغم قلة المياه، وفتاة صغيرة تُحاول إقناع والدها بزراعة الخضروات بطرق حديثة توفر استهلاك الماء، ونساءٌ في القرى يعملن على إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى سماد عضوي بديل عن الأسمدة الكيميائية باهظة الثمن.

أدركت نساء كركوك أنهن لا يمكنهن انتظار الحلول من أحد، بل عليهن أن يكنّ جزءًا من التغيير. ففي المنازل، وفي الشوارع، وفي المزارع، وفي الإدارات الحكومية، كنّ يصنعن فرقًا، ويثبتن أن المرأة ليست فقط متأثرة بالتغير المناخي، بل قائدة للحلول البيئية.
في مساء يوم ربيعي، جلست لمى على شرفتها بعد يوم شاق، وراقبت شجرتها الصغيرة التي زرعتها منذ عامين. لم تكن كبيرة، لكنها كانت تنمو، تمامًا كما تنمو إرادة النساء في كركوك لمواجهة التحديات.

ربما لم يتغير العالم بعد، وربما لا تزال المدينة تختنق بالتلوث، لكن هناك أملٌ يُزرع في كل قلب يؤمن بالتغيير، وأيادي نسائية تمتد لتمسح آثار الدخان وتعيد للحياة لونها الأخضر.

في النهاية، البيئة ليست مجرد قضية علمية، بل هي قضية إنسانية واجتماعية، والنساء في كركوك هنّ في طليعة النضال من أجل مستقبل أكثر نقاءً واستدامة.

الابتزاز الإلكتروني.. جريمة رقمية تهدد المجتمع

بقلم: امنة صلاح الدين

في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعديد من البلدان، تتزايد معدلات الجرائم الإلكترونية، وعلى رأسها الابتزاز الإلكتروني، الذي أصبح سلاحًا يستهدف الأفراد، مستغلًا فراغهم العاطفي أو ضعفهم النفسي. هذه الجريمة الحديثة لم تعد تقتصر على الاستيلاء على الأموال، بل تطورت لتشمل تهديدات تمس الكرامة، السمعة، والحياة الشخصية للضحايا، ما يطرح تساؤلات جدية حول سبل التصدي لها ومعاقبة مرتكبيها، خاصة في ظل غياب تشريعات واضحة في بعض الدول، ومنها العراق.

تبدأ جرائم الابتزاز الإلكتروني عادةً عندما يقيم المجرم علاقة صداقة مع الضحية عبر الإنترنت، مستغلًا وسائل التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثات المرئية (Video Conferencing) لإيقاع الشخص في الفخ. في بعض الحالات، يقوم المبتز بتسجيل محادثات خاصة أو الحصول على صور وفيديوهات شخصية للضحية، ثم يبدأ بمساومتها على المال أو طلب خدمات غير مشروعة، تحت التهديد بنشر هذه المحتويات عبر الإنترنت.

هذا الابتزاز لا يستهدف فئة معينة، بل يطال الرجال والنساء على حد سواء، وإن كانت النساء هنّ الفئة الأكثر تضررًا، حيث قد تتعرض الضحية لتهديدات تمس سمعتها في المجتمعات المحافظة، ما قد يدفع بعض الضحايا إلى الاستسلام للمجرم خوفًا من الفضيحة.

كيف تحمي نفسك من الابتزاز الإلكتروني؟

١-لا تقبل طلبات الصداقة من أشخاص مجهولين، خاصة الحسابات الوهمية أو غير الموثوقة.

٢-لا تشارك معلوماتك الشخصية أو صورك الخاصة حتى مع الأصدقاء عبر الإنترنت، فقد تقع هذه البيانات في الأيدي الخطأ.

٣-تجنب محادثات الفيديو مع الغرباء، خاصة عبر التطبيقات غير الموثوقة، إذ قد يتم تسجيلك دون علمك.

٤-لا ترد على رسائل التهديد أو الابتزاز، لأن ذلك قد يشجع المجرم على الاستمرار في ضغوطه.

٥-احذر من الصور المغرية والإغراءات المشبوهة، فغالبًا ما تكون وسيلة لجذب الضحية إلى فخ محكم.

٦-استخدم إعدادات الخصوصية بشكل صحيح، وقم بتأمين حساباتك الإلكترونية بكلمات مرور قوية

ومصادقة ثنائية.

ماذا تفعل إذا وقعت ضحية لابتزاز إلكتروني؟

١-ا تدفع أي مبالغ مالية مهما كان الضغط كبيرًا، فالخضوع للمجرم لن يضمن توقفه عن التهديد.
٢-احفظ الأدلة (لقطات شاشة، رسائل التهديد، أرقام التواصل) وأبلغ الجهات الأمنية المختصة فورًا.
٣-لا تحاول مواجهة المبتز أو تهديده بالشرطة، بل اترك الأمر للجهات الرسمية المختصة بالتعامل مع مثل هذه القضايا.

القوانين والتشريعات.. العراق نموذجًا

رغم تصاعد حالات الابتزاز الإلكتروني في العراق، لا يزال هناك فراغ تشريعي واضح في التعامل مع هذه الجرائم، إذ يعتمد القانون العراقي حاليًا على المادة ٤٥٢ من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩، والتي تعاقب على الابتزاز المالي بالسجن أو الحبس، لكنها لا تشمل الجرائم الرقمية المعقدة.

في محاولة لسد هذه الثغرة، بدأ مجلس النواب العراقي في عام ٢٠٢٤ بقراءة مشروع «قانون جرائم المعلوماتية»، والذي يهدف إلى تحديد عقوبات صارمة تصل إلى السجن لمدة ٣٠ عامًا، إلى جانب غرامات مالية كبيرة على مرتكبي الجرائم الإلكترونية، ومنها الابتزاز. ومع ذلك، لم يتم إقرار القانون بعد، ما يجعل الضحايا يواجهون صعوبة في الحصول على حماية قانونية رادعة.

الابتزاز الإلكتروني ليس مجرد تهديد عبر الإنترنت، بل هو سلاح يستخدمه مجرمون محترفون للإيقاع بضحاياهم واستغلالهم نفسيًا وماليًا واجتماعيًا. مع تزايد هذه الجرائم، تصبح التوعية الرقمية والتشريعات القانونية الصارمة أدوات لا غنى عنها لحماية الأفراد، خاصة في المجتمعات التي لا تزال تتعامل مع هذه القضايا بحساسية مفرطة.

قضايا المراة في نينوى

حقوق وقضايا

حق التعليم للناجيات والنساء المستبعدات
ورقة مطالبة لإتاحة الوصول للتعليم

تتناول هذه الورقة توضيحاً مختصراً لمشكلة الانقطاع عن التعليم وعدم القدرة على الوصول له من قبل الناجيات والناجين والنساء المستبعدات في المناطق النائية في نينوى، كما تقدم حلولاً مقترحة لمعالجة التحديات، بصوت النساء، الذين تمت مقابلتهم لغرض فهم التحديات والعوائق التي تواجههن لإكمال تعليمهن بعد ان فقدوه بسبب احداث الارهاب والنزوح القسري وتدمير البنى التحتية التعليمية، وفقدان الاوراق الرسمية، مما جعل عودتهن الى المدارس امراً معقداً.

بنيت هذه الورقة على نتائج عمل فريق أنين التطوعي في النمرود ضمن مشروع العدالة التحويلية في نينوى ، بواقع ١٥ مقابلة مع ناجيات ايزيديات وشبكيات وكذلك من النساء العربيات في مناطق نائية، بالاضافة الى ثلاث موظفين يعملون في مجال التربية والتعليم، واجريت ثلاث جلسات حوارية بمشاركة ٤٥ شخص: مع المعنيين، ومع النساء، ومع اعضاء المجتمع.

المشكلة الرئيسية:

- عدم توافر مراكز امتحان خارجي داخل النواحي وقريبة من القرى، بحيث تتمكن النساء (الغير مشمولات بقانون الناجيات وتجاوزن السن المسموح في المدارس)، في النمرود وقرى برطلة وبعشيقة من اداء الامتحان الخارجي، بالاضافة الى الرسوم التي تثقل عليهن الأمر.
- اعباء مالية صعبة تطلبها الحكومة كرسوم للامتحان الخارجي، بالاضافة الى حاجتهم الى المبالغ لشراء القرطاسية اللازمة، والنقل، والزي.
- صعوبة الاندماج في النظام التعليمي الرسمي، وخاصة للايزيديات والايزيديين في نواحي تلكيف وسميل، وصعوبة التكيف مع بيئة تعليمية جديدة ومع صغار السن في المدارس، وعدم توفر برامج تعليمية بديلة تتناسب مع احتياجاتهم وتراعي صدماتهم النفسية والوصمة الاجتماعية، كل ذلك ساهم في استمرار فجوة التعليم بينهم وبين أقرانهم.
- عدم توفر بدائل للتعليم غير النظامي، والمراكز التدريبية والمهنية الخاصة لهذه الحالات، والتعليم المسرع غير متاح للجميع ويختلف توفره بين المخيمات والمجتمعات المضيفة، مما يزيد من الفجوة التعليمية بين الناجيات.

التوصيات التي قدمتها النساء ومجتمعاتهن:

١. فتح مراكز امتحان خارجي خاصة للنساء في النواحي والقرى، والغاء الرسوم المطلوبة.
٢. تطوير برامج تعليمية مسرعة ومصممة خصيصًا للناجين والناجيات، بما في ذلك برامج محو الأمية والتعليم المهني.
٣. توفير منح دراسية ودورات تدريبية لدعم التعليم والتدريب المهني للناجيات والنساء، خاصة الذين تجاوزوا سن التعليم الرسمي.

٤. توفير موارد تقدم الدعم النفسي والاجتماعي داخل المدارس والجامعات لمساعدة النساء على التعامل مع آثار الصدمة والاندماج في المجتمع التعليمي.

ان اتاحة الوصول إلى التعليم مبدأ إلزامي لضمان حماية واحترام الحق في التعليم الذي كفله الدستور العراقي، وان عدم قدرة وصول شريحة كبيرة من المجتمع الى التعليم، سيزيد من التميز والإقصاء، ويرفع مستويات الهشاشة، ويزيد من حالات الجهل والفقر والفساد من المجتمع، وبلاشك تعطيل وتأخير في مختلف عمليات التنمية والتقدم والإزدهار.

صوت امرأة من النمرود:

« راح عليه الوقت، من تركت المدرسة، جانت المدرسة كلش بعيدة والمديرة جانت تتحكم بكل التفاصيل، وحالتنا المادية صعبة وطلباتهم جانت كلش كثيرة من الملابس والكتب، كان صعب نوفر هذا الشي، جاء داعش فبطلنا وماكملنا، اواذا اريد اكمل خارجي يطلبون فلوس، ومن تطلع مراكز الامتحان تتطلع خارج المنطقة، اني اريد اكمل دراستي خارجي، واطلب انه المركز الامتحاني ماتكون خارج المنطقة، نريد حل ماديا ومعنوياً، لانه حتى التقديم بفلوس وهذا صعب واني اريد اكمل واتعلم ، هدفي ابني مستقبلي واتعلم واكون موظفة واشتغل، ماكون جاهلة، واعتمد على نفسي»

منظمة السلام والحرية
اذار ٢٠٢٥

الصحة الإنجابية في محافظة نينوى

في محافظة نينوى المتنوعة التي تعرضت إلى العديد من الازمات الاجتماعية والاقتصادية والتحديات الأمنية والسياسية، تواجه بعض النساء صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية.
تشكل هذه المشكلة تحديًا متعدّد الأبعاد لا يقتصر على نقص الخدمات الطبية فحسب، بل يمتد إلى قضايا التوعية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ضعف النظام الصحي. في هذا المقال الاستقصائي، نحلل معًا واقع الصحة الإنجابية في نينوى ونكشف الستار عن العقبات التي تحول دون وصول النساء إلى الرعاية التي يستحقنها.

الصحة الإنجابية وحقوق الإنسان
تعتبر الصحة الإنجابية حقًا إنسانيًا أساسيًا يتعين على كل مجتمع تأمينه، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكرامة المرأة وقدرتها على المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفي محافظة نينوى، يشكل نقص الخدمات الصحية والتمييز الاجتماعي تحديًا كبيرًا يقوض هذا الحق، مما يترك النساء في مواجهة مخاطر صحية ونفسية خطيرة.

الوضع الصحي في نينوى: بين البنية التحتية الضعيفة والتحديات المتزايدة
بعد تحرير محافظة نينوى بدأت الحكومة بتجهيز بعض المستشفيات والمرافق الصحية وإعادة تأهيلها إلّا أنّ المشكلة كانت مستمرة فيما يخص ضعف المرافق الصحية والكوادر المتخصصة، وفي ظل قلة الكوادر المتخصصة في مجال الصحة الإنجابية، تظل بعض النساء في المناطق النائية معرضات لتلقي رعاية غير كافية أو غير متكاملة، مما يؤثر سلبًا على سلامتهن الصحية.

لم تسلم محافظة نينوى من آثار النزاعات التي أثرت على البنى التحتية الصحية. فالحروب والاضطرابات أدت إلى تدمير العديد من المرافق الطبية، ما جعل الوصول إلى الخدمات الصحية، خاصة في المناطق الريفية، مهمة شاقة وتحديًا يوميًا للنساء الباحثات عن رعاية إنجابية.

التحديات الثقافية والتوعوية: فجوة في المعرفة وتأثيرها على استخدام وسائل منع الحمل
رغم أهمية التوعية في تحسين الصحة الإنجابية، إلا أن الفجوة المعرفية بين النساء في نينوى لا تزال عميقة. تنتشر العديد من المفاهيم الخاطئة والاعتقادات التقليدية التي تعيق تبني أساليب تنظيم الاسرة الحديثة وتمنع النساء من الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية. وقد أشارت عدة تقارير إلى أن حملات التوعية محدودة النطاق وغير كافية لتغيير المفاهيم السائدة.

تزويج الطفلات وتأثيره على الصحة الإنجابية
يُعد تزويج الطفلات من أبرز الانتهاكات التي تؤثر سلبًا على الصحة الإنجابية للفتيات في نينوى. الزواج المبكر يعرّض الفتيات لمضاعفات صحية خطيرة، منها ارتفاع معدلات الولادة المبكرة والمضاعفات أثناء

الحمل والولادة، إلى جانب الآثار النفسية والاجتماعية التي تنجم عن ذلك.

التمييز والعنف في الخدمات الصحية

تعاني الكثير من النساء في نينوى من معاملة تمييزية داخل المؤسسات الصحية، وضعف مهارات التواصل للعاملين، وعدم امتلاكهم مهارات متعلقة بنهج التعامل مع المرضى المبني على الصدمة. حيث يُقلل بعض مقدمي الخدمات من أهمية المشاكل الصحية الإنجابية للمرأة أو يتجاهلونها. هذه التجاوزات لا تقتصر على الإهمال الطبي فقط، بل تتعداها إلى سوء المعاملة اللفظية والجسدية التي تؤثر على ثقة النساء في النظام الصحي.

على الرغم من وجود قوانين تضمن حق المرأة في الرعاية الصحية، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات كبيرة في ظل ضعف آليات الرقابة والتفتيش. هذه الثغرات التشريعية تسهم في استمرار الانتهاكات وتفاقم معاناة النساء.

يتطلب حل مشكلة نقص التوعية إقامة حملات توعوية شاملة تستهدف جميع فئات المجتمع، مع التركيز على تعليم النساء والفتيات مفاهيم الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الاسرة. وأن تُصمم هذه الحملات بما يتناسب مع السياق الثقافي والاجتماعي في نينوى، لتكون أكثر تأثيرًا واستدامة.

لهذا تناشد النساء الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إلى الاستثمار في تطوير المرافق الصحية وتدريب الكوادر الطبية المتخصصة في الصحة الإنجابية. كما يجب تعزيز الدعم القانوني للنساء وتمكين آليات المراقبة لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال، مما يسهم في حماية حقوق المرأة الصحية.

كما ويُعتبر دور المجتمع المدني محورياً في العمل على إحداث تغيير إيجابي. فمن خلال التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات الحقوقية والمجتمعية، يمكن وضع استراتيجيات متكاملة لمواجهة تحديات الصحة الإنجابية وتحقيق العدالة والتمكين للنساء في نينوى.

في الختام تشكل الصحة الإنجابية حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وهي حق أساسي لا ينبغي لأي امرأة في نينوى أو في أي مكان آخر أن تُحرم منه. يتطلب مواجهة التحديات الراهنة تكاتف جهود المجتمع بأسره لإصلاح النظام الصحي، وتعزيز التوعية، وتفعيل القوانين التي تحمي حقوق الانسان. إن توفير بيئة صحية آمنة ومستدامة ليس مجرد هدف طبي فحسب، بل هو أيضاً مطلب أساسي لتحقيق العدالة وكرامة الإنسان.

نجلة امرأة تلفت الاتظار إلى النساء ذوات الإعاقة!

بقلم: جوان يوسف

لم تكن الأوضاع التي مرّ بها العراق سهلة للجميع، حيث خلّفت الحروب العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك سبّبت في تراجع حقوق الإنسان على كافة الأصعدة. وبعد أن برزت أصوات تطالب بتخصيص أماكن المشي والعبور لذوي الإعاقة بدأ العراق يلتفت إلى أهمية تخصيص الأماكن المخصصة لذوات الإعاقة، حيث لعب الإعلام في تسليط الضوء على قصص انسانية مهمة تساهم بنقل الواقع الانساني والتي ساهمت بالضغط على صيانة حقوق ذوي الإعاقة وحمايتها وإشراكهم في المجتمع من اجل تحقيق العدالة والمساواة.

في الأول من ديسمبر عام ٢٠٠٤، وُلدت نجلة عماد لفتة الدايني في محافظة ديالى، وسط العراق، في بيئة لم تكن سهلة على النساء، ناهيك عن ذوات الإعاقة. كانت الأوضاع المأساوية وأوضاع العنف والفوضى التي مرّ بها العراق نقطة تحوّل في حياة المواطن العراقي، ففي عام ٢٠٠٨، انفجرت عبوة ناسفة استهدفت سيارة والدها، الجندي في الجيش العراقي، لترسم على جسدها آثار الحرب التي لم تكن طرفًا فيها. فقدت نجلة يدها اليمنى، ساقها اليمنى، وركبتها اليسرى، لكن بدلاً من أن تكون ضحية، أصبحت بطلة تسطر فصولًا جديدة في تاريخ المرأة العراقية.

كيف صنعت نجلة المستحيل في ظلّ التهميش؟

رغم معارضة العائلة والمجتمع، لم تستسلم نجلة لنظرات الشفقة. في العاشرة من عمرها، جاء مدرب يبحث عن أبطال بارالمبيين، لكن العائلة اعترضت، معتبرة أن الرياضة ليست لفتاة فقدت أجزاءً من جسدها كما أنّ النظرة السائدة للمرأة كانت نظرة ارستقراطية تُبنى على القاعدة الاجتماعية الموروثة بأنّ مكان المرأة هو البيت فقط، حتّى أنّ العديد من النساء تلاشت أحلامهن وقدراتهن نتيجة هذه النظرة. ومع ذلك، بدأت نجلة التدريب بمفردها، مستخدمة الحائط كخصمها الأول، وأثبتت أن الإعاقة لا تمنع من تحقيق الأحلام.

الانتصار الأول... وإعادة تعريف القوة

بعد ستة أشهر من التدريب والتحدي، شاركت نجلة في بطولة محلية ببغداد، وسط تحديات جسدية ونفسية هائلة. لم يكن مجرد فوز في مباراة، بل إعلان ولادة بطلة. ومنذ ذلك الحين، تنافست في أكثر من ٣٠ بطولة دولية، حصدت الألقاب والميداليات، وأصبحت رمزًا للنضال في العراق.

الذهب لا يصدأ... والمرأة العر اقية لا تُهزم

في عام ٢٠٢١، تأهلت نجلة وحدها من العراق إلى الألعاب البارالمبية في طوكيو، ثم سجلت إنجازات تاريخية في ٢٠٢٢ حيث حصلت على المدالية الذهبية في بطولة آسيا للشباب في البحرين والمدالية الفضية للمتقدمات في نفس البطولة وكذلك المداليتان الذهبيتان في بطولتين دوليتين في مصر والأردن. لكن الإنجاز الأكبر كان في أولمبياد باريس، حيث أصبحت أول لاعبة عراقية تحصد الميدالية الذهبية،

لتثبت أن المرأة قادرة على كسر الحواجز مهما كانت الظروف.

المرأة والإعاقة... التحدي المضاعف

في العراق، تعاني النساء ذوات الإعاقة من تهميش مضاعف، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٨٠٪ من ذوات الإعاقة يواجهن صعوبات في الوصول إلى التعليم والعمل، بينما تعاني ٧٠٪ منهن من التمييز في الخدمات الصحية والاجتماعية. رغم ذلك، أثبتت نساء مثل نجلة أن القوة لا تُقاس بالجسد، بل بالعزيمة.

وفقًا لبيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، يُقدَّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق بحوالي ٤ ملايين شخص، ما يمثل نسبة ١١٪ من إجمالي السكانعلى الرغم من عدم توفر نسبة محددة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في العراق، إلا أن التقارير العالمية تشير إلى أن معدل انتشار الإعاقة بين النساء البالغات (١٨ سنة فما فوق) يبلغ ١٩,٢٪، مقارنة بـ١٢٪ بين الرجال.

تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة تحديات متعددة، بما في ذلك التمييز المزدوج على أساس الجنس والإعاقة، مما يؤدي إلى تهميشهن وزيادة تعرضهن للعنف والإساءة.

في العراق، تعمل الحكومة على تنفيذ مبادرات لدعم ذوي الإعاقة، مثل منح قروض لتأسيس مشاريع مدرة للدخل، وتخصيص نسبة من الوظائف في القطاعين العام والخاص لهم، وتقديم الدعم النفسي والتأهيلي، إلّا أنّ هذه الفرص والمبادرات للآن لم توزّع بشكل عادل على كافة النساء، لكنّ المنظمات المحلية والدولية والمؤسسات العاملة في مجال المجتمع المدني والمرأة خصصت مساحات آمنة للنساء ذوات الإعاقة وذوي الإعاقة بشكل عام ممّا سهّل عملية الوصول إلى الخدمات ومجالات التمكين لذوي الإعاقة بشكل عام.

ماذا لو أتيحت الفرص للنساء؟

استطاعت نجلة أن تسلّط الضوء على العديد من الجوانب الحياتية والاجتماعية في العراق منها بأنّ الحكومة عليها أن تستثمر جهودها في خدمة النساء وتعزيز دور المرأة وحمايتها من الانتهاكات ومضاعفة الفرص التي تساهم في تمكين المرأة بصورة عامة من أجل تحقيق المساواة والعدالة، كذلك توفير أماكن مخصصة في الأماكن العامة والمؤسسات الحكومية لذوي الإعاقة من أجل تعزيز المساواة في الحقوق، لم تكن نجلة كذلك العراقيات بشكل عام يقفن أمام القيود والتحديات لو توفّرت الفرص لهن من أجل أن يرفضن العنف ويرفضن الظروف المأساوية ويشاركن في بناء بلدهن والترويج لبيئة آمنة خالية من التهميش والاقصاء والعنف.

بين السؤال والغياب:
قصة مرام وكفاحها

بقلم: اشواق بشار

مرام من محافظة نينوى وهي فتاة شجاعة، نشأت وسط ظلال غياب والدٍ تركها في عمر عشرة أعوام. هي معاناة مستمرة لطفولة فقدت فيها دفء الأبوة.

الطفولة المكسورة: ولادة سؤالٍ لم يُجاب

ولدت مرام في ظروفٍ كانت فيها مسألة حضور الأب مفروغًا منها. في لحظةٍ مفاجئة، رحل والدها دون أن يلتفت إلى أن يبقى هو المرجعية الأولى لطفلته الصغيرة. منذ تلك اللحظة، بدأ سؤالٌ محفور في قلبها: «لماذا غاب أبي؟»

هذا السؤال، الذي لم تجد إجابة له، شكل جرحًا عميقًا في روحها وبدأ يُحدد مسار حياتها وتصورها للعلاقات الإنسانية.

التحقت مرام بمرحلة الطفولة المبكرة، رأت أطفالًا ينادون آباءهم بفرح وحماس، بينما كانت هي تعيش حالة من العزلة والحزن. كانت تحلم بأن تنطق كلمة «بابا» يومًا ما، لكن كلما سألت والدتها عن والدها، لم تجد إجابة تُخفف من وطأة الألم.

وتكررت مشاهد الوحدة حيث كانت تشاهد زملاءها في الفسحة يحتضنون آباءهم، وكذلك على مقاعد الصف كانت تستمع إلى قصص دفء العائلة بينما تشعر بأن قلبها مثقل بذكريات لم تكتمل، وحتى في طريق العودة للبيت كانت دموعها تخفي سر غياب حضن يمكن أن يروي عطشها للحب والدعم.

بين البيانات والتحليلات: أثر غياب الأب على الهوية النسائية

تشير الدراسات الحديثة إلى أن غياب الأب يؤثر بعمق على النمو النفسي والاجتماعي للأطفال، وخاصة الفتيات. على سبيل المثال: دراسة ٢٠٢٢ من مركز الأبحاث الأسرية: أظهرت أن ٦٠٪ من الأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين يواجهون تحديات عاطفية واجتماعية مقارنة بـ ٣٠٪ من الأطفال الذين نشأوا في بيئة أسرية مستقرة، وتحليل بيانات من منظمات حقوق الطفل: يكشف أن الفتيات اللاتي يعانين من غياب الأب يتعرضن لمشاكل في بناء هوياتهن وتكوين علاقات صحية، مما يزيد من خطر تعرضهن للوصمة الاجتماعية، حيث تجسّد مرام تجسد هذا الفقدان؛ فقد كانت الوحدة والحرمان العاطفيان من العوامل التي أدت إلى تشكيل نظرتها للعالم، حيث أصبحت حذرة من تكوين روابط عميقة خوفاً من تكرار التجربة المؤلمة.

التعليم كمنارة للنهوض

رغم كل الصعاب، قررت مرام أن تحول ألمها إلى دافع قوي لتحقيق أحلامها. فقد وجدت في التعليم سبيلًا

للشفاء والتغيير؛ فاختارت أن تصبح طبيبة، ليس فقط لعلاج الآخرين، بل لتكون سندًا لنفسها.
في إحدى الليالي المظلمة، جلست مرام في غرفتها وسط دموعها، فكتبت في دفترها عبارة قوية: «حتى لو لم يكن لدي أب، سأكون سند نفسي لأثبت أن غيابه لن يدمرني.»

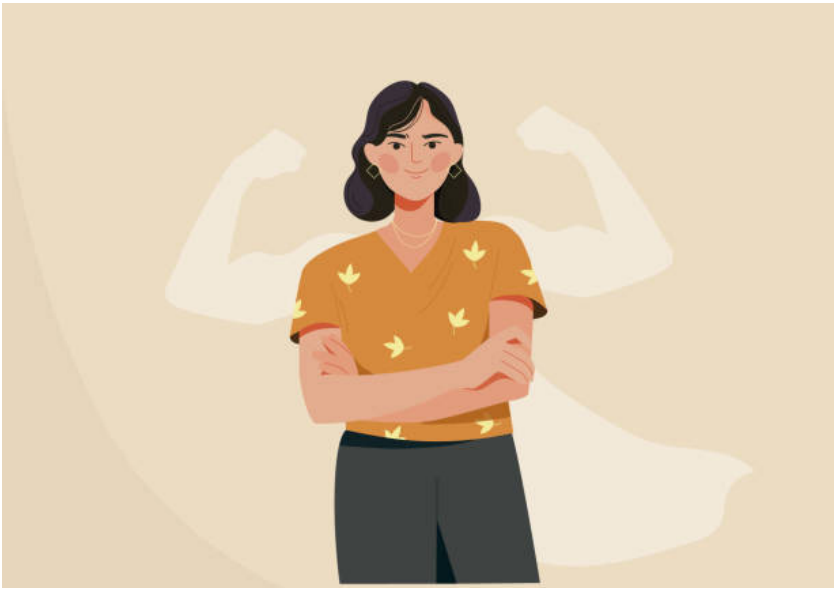

هذه الكلمات كانت بمثابة وعد لنفسها، ووعد لكل من عانى من غياب الدعم العائلي، بأن الإرادة والعلم يمكن أن يكونا درعًا يحمي الفرد من وقع الماضي.

رسالة للعالم: غياب الأب لا يحدد المستقبل

مع مرور الزمن، أدركت مرام أن غياب والدها ليس خطأً في شخصيتها أو قدراتها، بل هو انعكاس لاختيارات خاطئة في حياة شخص آخر. وقالت بثقة: «إذا رحل، فهو لم يستحق أن يكون جزءاً من حياتي. لن أسمح لغيابه أن يُحدد مستقبلي.»

إن معاناتها تفتح نقاشًا مجتمعيًا حول أهمية الدعم الأبوي ودوره في تشكيل الشخصية وبناء الهوية، والتعليم كأداة للتحرير وكيف يمكن للعلم والإصرار أن يحولا الألم إلى نجاح وضرورة توفير بيئة داعمة تضمن عدم تكرار مثل هذه التجارب المؤلمة لأجيال المستقبل.

مرّت محافظة نينوى بأوضاع خطيرة جدا ممّا أدى إلى قتل آلاف المدنيين بعد عام ٢٠٠٣ وكان والد مرام أحد ضحايا أعمال العنف التي حصلت في محافظة نينوى، لكنّها أصبحت انسانة تواجه الظروف المجتمعية وتروّج لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وجمعت بين الدراسة والعمل والتفوّق والنشاط المدني من أجل أن تكون جزءاً من صناعة التغير وتظهر بأنّ المرأة قادرة على مواجهة كافة التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

العلم ونور

بقلم: انسام عبدل فاضل

في عام ٢٠١٤، وأثناء احتلال داعش المروع للموصل، كانت نور تبلغ الثانية عشرة من عمرها، متألقة في دراستها ومفعمة بالطموح. لكن وسط ظروف الحرب الدموية وسجن الحرية، بدأت عينها تعاني من ألم لا يُحتمل، حيث أوضحت التحقيقات أن الحرب لم تقتصر على تدمير البنى التحتية فحسب، بل تركت جراحًا نفسية وجسدية عميقة. ففي ظل قيود الاحتلال وانقطاع خدمات الطوارئ، لم تتمكن نور من الحصول على العلاج اللازم لمرض ضغط العين، مما أدى إلى فقدانها بصرها بالكامل.

في هذه الأثناء وخلال الأحداث المتسارعة التي مرّت بها محافظة نينوى من قتل وترهيب وخوف وانتهاكات جمّة وخاصة للفئات الأكثر عرضة للإنتهاك والتهميش «المرأة والأطفال» تحوّلت نور إلى ضحية هذا التهاون في الأرواح حيث لم تستطع نور الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية في محافظات أخرى أو مناطق أخرى لتحصل على العلاج من مشكلة ضغط العين ممّا أدى إلى جعلها بصيرة.

من الظلام إلى قوّة المرأة المضيئة...التحول الملهم بعد التحرير

بعد تحرير الموصل، لم تسمح نور لليأس أن يتسلل إلى قلبها. بل كان هذا الظلام بداية لطريق طويل نحو النور، حيث واجهت تحديات تعليمية واجتماعية ضخمة نتيجة إعاقتها، فر رغم التساؤلات المستمرة حول قدرتها على الدراسة بصرياً، وجدت نور الحلول في التقنيات الحديثة والبرامج الخاصة بالمكفوفين. اعتمدت على دعم والدتها التي كانت تقرأ لها الدروس، وتعلمت كيفية استخدام البرامج التي حولت التحديات إلى فرص للنجاح.

كان هناك العديد من العقبات التي واجهتها في الدراسة منها الوصول إلى الجامعة، التعامل مع الزملاء ومنهم من كان يضايقها ويتنمّر عليها خلال فترة دراستها، إلّا أنّها لم ترضخ وحوّلت كلّ المعاناة إلى نجاحات، لكن الشيء الأكثر استغراباً كان حول عدم وجود قوانين خاصة لهكذا حالات خلال الدراسة، عدم وجود اعتناء أكثر، عدم وجود البيئة الحاضنة للأشخاص البصيرين من اجل أن يكملوا دراستهم ويمارسوا حياتهم بصورة طبيعية!

صعود الصوت: من المقدمة الإذاعية إلى منصة التغيير

لم تكتفِ نور بتجاوز العقبات الدراسية فقط، بل خطت خطوة جريئة نحو تحقيق حلمها في الإعلام، ففي سنتها الجامعية الأولى، حصلت نور على فرصة للعمل كمقدمة برامج إذاعية. وقد أدهشت أسلوبها الفريد وصوتها الهادئ الذي أسر قلوب المستمعين، مما جعل الجميع يتساءل: «كيف يمكن لفتاة كفيفة أن تمتلك هذا القدر من الإبداع؟ فأصبحت نور ملهمة ومحفّزة اجتماعية وبدأت ترسل رسائل من خلال برنامجها حول حقوق المرأة واحترام المرأة وتمكينها مهما كانت التحديات فضلا عن مشاركة قصص لنساء وتشجيعهن على العمل والاندماج في المجتمع ومناهضة كافة أنواع العنف التي تواجه النساء في الموصل ومحافظة نينوى بشكل عام.

التكريم والرسالة: عندما يلتقي الإصرار بالتقدير

لم يغب عن أنظار المجتمع الإنجازات الباهرة التي حققتها نور، ففي عام ٢٠٢٢ تلقّت دعوة لتكريمها في بغداد، كإشارة تقدير لإبداعها وإصرارها في مواجهة كل أشكال العنف والاضطهاد، فضلا عن الترويج لحقوق المرأة والدفاع عنها، حيث أرسلت رسالة للحاضرين وللمجتمع العراقي بشكل عام في كلمة ملهمة بالمهرجان، شددت نور على أن نظرة المجتمع تنبع من نظرتنا لأنفسنا، مؤكدة أن الحب الذاتي والثقة بالنفس هما المفتاح لتحقيق الحقوق المتساوية. وقد حملت كلماتها رسالة حقوقية تنادي بالكرامة والاحترام لكل فرد، بغض النظر عن تحدياته.

نورٌ لا تنطفئ شمسه

إنّ التحدث عن الحقوق والاصرار والمعاناة وكيفية مواجهة التحديات قليل بحق العنف ، نور امرأة استطاعت ان تنهض بنفسها لمواجهة ظروف قاسية ومجتمع يمارس العنف اللفظي والجسدي وأثبتت بأنّ العزيمة والإصرار يمكن أن يتغلبا على الظلام، وأن الإعاقة الحقيقية تكمن في فقدان الأمل وليس في الجسد، فمن هذه التفاصيل البسيطة يبرز دور المرأة في المجتمعات التي تحتاج إلى تغيير حقيقي في مفهوم حقوق الإنسان، وتدعو إلى احترام التنوع وتمكين كل فرد من تحقيق ذاته، مهما كانت التحديات.

تزويج الطفلات: قيدٌ يلتفُّ حول الطفولة رغم التشريعات

بقلم: انصاف جاسم

كم من النساء تحوّلت حياتهن إلى معاناة مستمرة نتيجة القرارات الاجتماعية المرتبطة بالعادات الموروثة التي أحدثت شرخاً في الحقوق؟ طيلة الأعوام السابقة كانت النساء العراقيات يواجهن المشاكل الاجتماعية بحجّة أنّ النظرة السائدة كانت تركّز على الرجل فقط، حتّى أنّ في بعض القرى والمناطق النائية كانوا يفرحون بولادة الذكور ويضجرّون من ولادة الإناث، وبدأت هذه الصور تلاحق النساء حتّى في حياتهن وتعليمهن وحرمانهن من أبسط الحقوق، واستمرت هذه الصور الشائعة حتّى يومنا هذا، في أحد الأحياء الفقيرة بمحافظة نينوى، وجدت زينب نفسها أسيرة قرار عائلي لم تكن طرفًا فيه. في الرابعة عشرة من عمرها، خضعت لزواج فرضته عليها أسرتها بحجة تأمين مستقبلها. لم تكن تدرك أن هذا القرار سيلقي بها في دوامة من الانتهاكات، حيث تحول منزلها الجديد إلى سجن تُمارَس فيه أشكالٌ متعددة من القهر والعنف

طفولة مقطوعة

في مجتمعات عدة، لا يزال الزواج المبكر يُنظر إليه كوسيلة لحماية «شرف العائلة» وضمان مستقبل الفتاة، لكنه في الحقيقة يمثل قطيعة مع حقوق الطفولة والتعليم. زينب ليست حالة استثنائية؛ فوفقًا لإحصائيات الأمم المتحدة، تشكل حالات الزواج المبكر نسبة تصل إلى ٢٤٪ من مجموع الزيجات في العراق، رغم وجود قوانين تمنع ذلك.

زينب، التي كانت تحلم بإكمال تعليمها، وجدت نفسها مرغمة على ترك المدرسة والانخراط في حياة لا تتناسب مع عمرها. لم تكن مستعدة لمواجهة أعباء الزواج أو التعامل مع المسؤوليات التي ألقيت على عاتقها دون إرادة منها، فكيف تلك الطفلة التي كانت تلعب بالدمى وألعابها الاخرى أن تلاعب طفلاً وتعتني به وتعتني بزوج وتطبخ وتنظف بينما نظيراتها في الدول الأخرى يتعلّمن ويلعبن ويمارسن حياتهن الطبيعية ويتمتعن بطفولتهن؟

زواج غير متكافئ و انتهاكات مستمرة

لم تكن زينب تعلم أن زوجها الذي فُرض عليها كان يعاني من مرض مزمن أخفته عائلته عنها، مما وضعها أمام واقع صحي صعب. لكن الأمر لم يتوقف عند المرض، فقد تحولت حياتها الجديدة إلى سلسلة من الانتهاكات النفسية والجسدية. لم يكن بوسعها الشكوى أو طلب المساعدة، إذ كان زوجها يتحكم في كل تفاصيل حياتها، يمنعها من زيارة أسرتها أو التحدث مع صديقاتها.

العنف الأسري الذي تعرضت له لم يكن حالة فردية. حيث صدرت في الفترات السابقة تقارير عن منظمات حقوقية يشير إلى أن ٧٠٪ من النساء اللواتي تزوجن قسرًا تعرضن للعنف المنزلي، بينما يواجه ٤٠٪ منهن قيودًا تمنعهن من اتخاذ قرار الطلاق أو الانفصال، لهذا تزايدت حالات العنف الأسري بصورة عامة في العراق حيث شملت هذه الانتهاكات ما بين حرمان النساء من التعليم والعمل والمشاركة في

المجتمع.

قوانين غير مفعّلة ودعم غائب في ظلّ الثغرات القانونية ومقاسمة المصالح!
على الرغم من أن القانون العراقي يمنع الزواج القسري، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات عديدة. إذ أن العائلات غالبًا ما تلجأ إلى التحايل من خلال تزويج الفتيات بعقود دينية غير مسجلة رسميًا، مما يجعل من الصعب على الفتيات اللجوء إلى القضاء عند التعرض للانتهاك.

القوانين وتزويج الاطفال
يُعد زواج الاطفال أحد أبرز القضايا الجدلية في العراق، حيث يتداخل العرف الاجتماعي مع القانون في تحديد مصير الفتيات دون السن القانونية. وبينما يضع قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ضوابط صارمة لسن الزواج، إلا أن هناك ثغرات قانونية وواقعًا اجتماعيًا يسمح باستمرار هذه الظاهرة.

لا يزال زواج القاصرات في العراق قضية شائكة، حيث تتداخل القوانين مع الأعراف والتفسيرات الدينية، مما يعيق القضاء عليه تمامًا. وبينما توجد جهود قانونية واجتماعية لمكافحته، تبقى الثغرات القانونية والضغط المجتمعي من أكبر التحديات التي تواجه الفتيات في تقرير مصيرهن، في حين أنّ القوانين وحدها ليست كافية، إذ تحتاج النساء والفتيات إلى مؤسسات تحمي حقوقهن وتوفر لهن الدعم اللازم.

الأمومة المبكرة: قيدٌ آخر يضاعف المأساة
بعد إنجابها لطفلها الأول، اعتقدت زينب أن معاملتها ستتحسن، لكنها سرعان ما أدركت أن الأمومة لم تكن درعًا يحميها من العنف، بل وسيلة جديدة للسيطرة عليها. استُخدم الطفل كورقة ضغط لإبقائها في الزواج ومنعها من طلب المساعدة.
وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن الفتيات اللواتي يتزوجن قبل سن ١٨ عامًا أكثر عرضة للمضاعفات الصحية أثناء الحمل والولادة، كما أن احتمالات تعرضهن للعنف النفسي والجسدي تكون أعلى بكثير مقارنة بالنساء الأكبر سنًا.

الطلاق: حقٌ مؤجل ومحفوف بالمخاطر
عندما قررت زينب طلب الطلاق، واجهت سلسلة من العراقيل الاجتماعية والقانونية. عائلتها رفضت دعمها بحجة أن «المرأة المطلقة تجلب العار»، بينما استغل زوجها الثغرات القانونية لمماطلة القضية وحرمانها من حقوقها.

العديد من النساء اللواتي يسعين للطلاق يجدن أنفسهن بين خيارين كلاهما صعب: إما البقاء في زواج مسيء، أو مواجهة المجتمع وحدهن مع غياب الدعم الاقتصادي والاجتماعي. بعضهن ينتهي بهن الأمر بلا

مأوى، وأخريات يتعرضن للعنف من عائلاتهن أو حتى جرائم الشرف.

الطريق إلى حفظ الكرامة

بعد شهور من المعارك القانونية، حصلت زينب أخيرًا على الطلاق، لكنها وجدت نفسها أمام تحديات جديدة، إذ كان عليها إعادة بناء حياتها من الصفر. التحقت ببرنامج تدريبي لمساعدتها على تطوير مهاراتها، وحصلت على وظيفة تتيح لها إعالة نفسها وطفلها.

قصتها ليست فردية؛ فهناك الآلاف من الفتيات اللواتي يحتجن إلى برامج دعم وإعادة تأهيل تتيح لهن الخروج من دائرة العنف والاستقلال المادي.

نحو سياسات أكثر فاعلية لحماية الفتيات

إن حماية الفتيات والنساء بصورة عامة يجب أن يمرّ بعدة خطوات حكومية كانت أم مؤسساتية متعلقة بمجال المجتمع المدني العراقي ومن ضمنها : تعزيز إنفاذ القوانين: يجب فرض رقابة صارمة على تطبيق القوانين المتعلقة بمنع الزواج القسري، ومعاقبة منتهكيها بصرامة وتوفير مراكز إيواء: هناك حاجة ملحة لإنشاء مراكز دعم نفسي وقانوني للفتيات اللواتي يتعرضن للزواج القسري والعنف الأسري وتوعية المجتمع: من الضروري تنظيم حملات توعية للأسر حول مخاطر الزواج المبكر وانتهاكاته لحقوق الإنسان ودعم الناجيات اقتصاديًا: يجب توفير برامج تدريب وتأهيل للفتيات اللواتي يخرجن من هذه الزيجات لضمان استقلالهن المادي وعدم وقوعهن في فخ العوز أو الاستغلال مجددًا.

نداءً لإنهاء المأساة المستمرة

زينب اليوم تحاول بناء حياة جديدة، لكنها تحمل في ذاكرتها طفولة أُجهضت قسرًا. قصتها ليست استثناء، بل نموذج لواقع تعيشه كثيرات في ظل ثقافة لا تزال تفرض على الفتيات حياة لم يخترنها. إنه نداء إلى المجتمع وصناع القرار للعمل الجاد على حماية الطفولة من هذا المصير، وضمان مستقبل أكثر عدالة لكل فتاة تحلم بأن تعيش وفق إرادتها، لا وفق قرارات الآخرين.

سعاد: طفولة مسلوبة

بقلم: صباح صديق

عندما وُلِدت «سعاد، كانت مجرد طفلة جميلة تُشبه زهرة ياسمين نديّة، محاطة بحب عائلتها. ولكن، كما هو حال آلاف الفتيات في العراق، تحوّلت حياتها إلى مأساة لمجرد أنها فتاة في مجتمعٍ يُتيح حرمان الطفلات من أبسط حقوقهن. لم يكن مصيرها بأيديها، بل تحكمت به بعض العادات السلبية، ووجدت نفسها ضحية لزواج مبكر في سن السادسة عشرة، بعد سنواتٍ من الإهمال والعنف.

وهي نموذج لمأساة تتكرر يوميًا، بينما تسن القوانين لحماية الطفولة، تظل الفجوة بين القانون والتطبيق واسعة، إذ تعاني آلاف الفتيات من الزواج المبكر، الحرمان من التعليم، والعنف الأسري، وهو ما تأكده احصائيات عراقية رسمية.

أرقام وحقائق: الزواج المبكر في العراق

وفقًا لوزارة التخطيط العراقية، فإن ٢٤٪ من النساء العراقيات تزوجن قبل سن ١٨ عامًا، بينما ٧٪ تزوجن قبل سن ١٥ عامًا، وتؤكد التقارير أن هذه النسب تزداد في المناطق الريفية، حيث تلعب العادات القبلية والدينية دورًا كبيرًا في فرض الزواج المبكر على الفتيات، حيث يحتل العراق مرتبة متقدمة في معدلات تزويج الطفلات في الشرق الأوسط، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة نتيجة التحديات الاقتصادية والتشرد الناجم عن النزاعات. وإنّ تزويج الطفلات غالبًا ما يرتبط بانتهاكات أخرى، مثل العنف الأسري والحرمان من التعليم.

جانب قانوني

حدد قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ سن الزواج القانوني بـ١٨ عامًا، لكنه يتيح استثناءً يسمح بتزويج الفتيات في عمر ١٥ عامًا بموافقة ولي الأمر والقاضي، بشرط «التحقق من الأهلية البدنية والعقلية». لكن الواقع اظهر أن هذه الفقرة غالبًا ما تُستخدم للتحايل على القانون، حيث تُزوّج الفتيات بعقود عرفية غير مسجلة، ثم يتم تصديقها لاحقًا في المحكمة. كما تم تعديل القانون، ليسمح للزواج وفق المذهب الجعفري، والذي أثار موجة من الانتقادات الشعبية والدولية.

الآثار النفسية والاجتماعية لتزويج الطفلات

بحسب دراسات جامعة بغداد، فإن تزويج الطفلات يرتبط بارتفاع معدلات الطلاق، إذ تصل نسبة الطلاق بين الطفلات المتزوجات قبل ١٨ عامًا إلى ٧٠٪ خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج.
كما يشير تقرير منظمة الصحة العالمية إلى أن الزواج المبكر يؤدي إلى: زيادة خطر التعرض للعنف المنزلي وارتفاع معدلات الوفيات أثناء الحمل والولادة وحرمان الفتاة من إكمال تعليمها، ما يحدّ من فرصها في العمل والحياة الكريمة.

وتؤكّد الدكتورة ليلى العزاوي، أخصائية علم النفس الاجتماعي «بأنّ الفتاة التي تُجبر على الزواج قبل أن

تكتمل نضجها النفسي والعاطفي، تعاني غالبًا من اضطرابات القلق والاكتئاب، وقد تنتهي بها الحال في زواج غير مستقر أو حتى حالة انتحار».

قصص من الواقع: مأساة سعاد وغيرها

سعاد لم تكن الوحيدة التي عانت، هناك عشرات الفتيات اللواتي أُجبرن على الزواج المبكر. إحدى الحالات،رنا، التي زُوّجت بعمر ١٤ عامًا، تعرضت للعنف الجسدي والنفسي حتى تمكنت من الهرب وطلب اللجوء في ملجأ للنساء المعنفات.

وتقول رنا: «كنتُ طفلة عندما تزوجت، لم أفهم معنى الزواج، وعندما حاولت الشكوى، قيل لي إن هذا قدري وعليَّ تحمله».

سعاد، التي تحولت إلى مدافعة عن حقوق الفتيات، تؤكد: «كنت أعتقد أن حياتي انتهت عندما أجبروني على الزواج، لكنني وجدتُ الأمل في استعادة حقي بالتعليم، وأنا اليوم أقاتل ليحصل الجميع على هذا الحق».

مواقف رسمية وجهود تبذلها الحكومة العراقية ومنظمات مجتمع مدني:

- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أطلقت برنامجًا لدعم الفتيات المعرضات للزواج القسري، لكنه يعاني من نقص التمويل وضعف التنفيذ وكذلك لم يطبق بشكل كامل حتّى الآن.
- منظمة اليونيسف أطلقت حملات توعية في المدارس والمجتمعات المحلية، لكن التأثير لا يزال محدودًا بسبب الأعراف القبلية.
- البرلمان العراقي شهد عدة محاولات لتشديد القوانين، لكنها غالبًا ما تُواجه بمعارضة من جهات دينية وقبلية.

وإنّ معالجة هذه الظاهرة يتطلب إلغاء الاستثناءات القانونية التي تسمح بتزويج من هن دون ١٨ عامًا، فرض عقوبات صارمة على الزواج العرفي للقاصرات، تعزيز حملات التوعية حول مخاطر الزواج المبكر، توفير دعم نفسي وتعليمي للفتيات المعرضات للخطر وإشراك الزعامات الدينية والقبلية في جهود الحد من هذه الظاهرة.

الأمل رغم الألم

رغم أن الواقع مظلم، إلا أن قصص فتيات مثل «سعاد» تثبت أن التغيير ممكن. الفتاة التي كانت مجرد رقم في إحصائيات الزواج المبكر، تحولت اليوم إلى مدافعة عن حقوق الفتيات وتساهم بالعمل مع زميلاتها في مجال الدفاع عن حقوق الفتيات من أجل اكمال دراستهن واشراكهن في المجتمع والطريق لا يزال طويلًا، لكن مع الضغط الشعبي والدولي، قد نشهد يومًا تصبح فيه كل فتاة عراقية لديها القدرة على المساهمة في البناء والتنمية يداً بيد مع الرجل.

شرينه: من طفلة نازحة إلى صوت للعدالة

بقلم: رائيدة سالم

في أعوام الحروب والنزاعات وغياب القانون، تختفي ملامح الطفولة خلف ستائر الفقدان والحرمان وتتحوّل الطفولة إلى فريسة سهلة للإستغلال خلال أوقات النزاعات. شرينه، فتاة من عائلة بسيطة في نينوى، لم تدرك أن صوت الانفجارات سيكون لحن طفولتها. عندما بلغت الثامنة، أجبرت عائلتها على النزوح إلى الفلوجة، تاركين خلفهم منزلًا، ذكريات، ومستقبلًا مجهولًا نتيجة الأوضاع المأساوية التي مرّت بها محافظة نينوى من سيطرة المجاميع المسلحة عليها.

لكن النزوح لم يكن مجرد تغيير مكان، بل كان بداية انقطاعها عن حقها في التعليم، وهو ما حرمها من أبسط حقوقها كطفلة. كغيرها من آلاف الفتيات النازحات، وجدت نفسها في مواجهة عالم قاسٍ، لا يمنحهن سوى الظلال الهشة للحماية.

العمل القسري: مسؤوليات لا تحتملها الأكتاف الصغيرة

حين يُسلب التعليم، يُفرض العمل. اضطرت شرينه للعمل في سن مبكرة لمساعدة أسرتها، فالسياسات الحكومية لم تلتفت لحماية الفتيات النازحات من العوز والاستغلال. كان على هذه الطفلة أن تواجه قسوة الحياة دون دعمٍ أو معيل، في ظل غياب أي برامج لحماية القاصرات من العمل القسري، حيث مرّت الطفلات وكذلك الأطفال بمشاكل اجتماعية واقتصادية وحرمان وفقدان للطفولة في ظلّ الأوضاع المرتبكة والفوضى التي شهدها العراق ممّا حرم عدد من الاطفال من حقوقهم وأدى إلى انتشار الأطفال في الأماكن العامة للتسول وتركهم للدراسة والالتجاء إلى الشوارع من أجل الحصول على لقمتهم.

الزواج المبكر: دوامة أخرى من التهميش

لم تكن طفولة شرينه المنهوبة كافية، ففي سن السابعة عشرة، وُجهت حياتها نحو محطة أخرى لم تختارها: الزواج. انتقلت إلى بغديدا في قضاء الحمدانية، وهناك وجدت نفسها أمام تحديات جديدة، حيث تُفرض على النساء أدوارٌ تقليدية صارمة.

لكن الاختبار الأكبر جاء بعد عام واحد فقط، عندما اصبح زوجها عسكرياً، تاركًا إياها وحيدة مع أطفالها. استمر غيابه لسنوات، لم يكن خلاله هناك دعم مؤسسي للأسر التي تعتمد على معيل وحيد. عندها، وجدت شرينه نفسها مجبرةً على العمل في تربية المواشي، محاولةً تأمين لقمة العيش في غياب فرص التمكين الاقتصادي.

الاختطاف والفقدان: مأساة متجددة

فقدت شرينه أحد أبنائها بسبب الارهاب، لتلحقها مأساة أخرى، عندما اختُطف ابنها البكر. كان ذلك في وقتٍ أصبح فيه الاختفاء القسري ظاهرة متكررة، في ظل ضعف سلطة القانون وانتشار الجماعات المسلحة.

مثل كثير من الأمهات اللاتي فقدن أبناءهن، لم تجد شرينه أي وسيلة للبحث عن حقيقة ما جرى، فلا تحقيقات شفافة، ولا دعم حكومي، ولا حتى إجابات تخفف وطأة الفقدان. كانت مجرد واحدة من آلاف الأمهات اللاتي حُرمن حتى من معرفة مصير فلذات أكبادهن.

التغيير كأداة للمقاومة

لكن شرينه لم تستسلم. رغم الألم، جعلت من تعليم اولادها سلاحها، فدفعت بأبنائها لإكمال دراستهم، حتى تخرج أربعة منهم في كلية القانون، إنجازها لم يُخفِ حقيقة غياب الدعم التعليمي للنساء في المناطق المهمشة، حيث لا تزال كثير من الفتيات محرومات من حقهن الأساسي في التعلم، بسبب العادات، الفقر، أو حتى الإهمال الحكومي.

العدالة الصحية المفقودة

لم تنتهِ المعاناة عند هذا الحد. حيث فقدت شرينه زوجها نتيجة خطأ طبي، ما كشف عن مشكلة أخرى تتعلق بتدهور النظام الصحي، وضعف الرقابة على المؤسسات الطبية. لم يكن هناك تحقيقٌ جدي، ولا محاسبة للطبيب أو المستشفى، فقط صفحة طُويت كآلاف الصفحات المليئة بالضحايا.

هذه المأساة لم تكن فريدة، بل تعكس واقعًا أوسع تتعرض فيه الأسر لخسائر غير مبررة بسبب الفساد والإهمال في القطاع الصحي، وهو ما يجعل فقدان الأرواح مجرد خبر عابر في مجتمع لا يمتلك أدوات حقيقية لتحقيق العدالة الصحية.

شرينه: صوتٌ ضد الصمت

تحولت شرينه من ضحيةٍ للنزوح والزواج القسري والتهميش إلى صوتٍ نسائي قوي، يدافع عن حقوق النساء في التعليم، الحماية، والعدالة. رغم أنها لم تستطع استعادة ابنها المختطف، أو محاسبة من تسبب في فقدان زوجها، إلا أنها اختارت أن تكون حاملةً لقصص النساء اللاتي عشن مثلها، وأن تعمل على رفع وعي المجتمع حول حقوق المرأة وضرورة تمكينها.

تسأل شرينه: متى ستتوقف النساء عن دفع ثمن النزاعات، العادات القاسية، والفساد، والسياسات المهملة؟ متى سيكون للمرأة الحق في العيش بكرامة؟

النساء غير المتزوجات: بين التنمر و انتهاك الحقوق الإنسانية

بقلم: رفح حسين

في قلب المجتمعات التقليدية، تُحوّل الكلمات إلى أسلحة تُستخدم ضد النساء اللاتي يخترن مسارات حياة لا تتماشى مع توقعات المجتمع. حيث يوجد في المجتمع العراقي العديد من الحالات التي نراها تركز على واقع التنمر والتحرش الذي تتعرض له النساء غير المتزوجات، وكيف يتحول هذا السلوك إلى انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

خلفية اجتماعية: مصطلح «عانس» و أبعاده

كلمة «عانس» تُستخدم في بعض الأوساط كلقب مسيء يشير إلى الفتاة التي لم تتزوج بعد. هذا المصطلح يحمل في طياته أحكامًا مسبقة ورموزًا اجتماعية تقلل من قيمة المرأة، وتضعها في خانة العزلة والتمييز. يُستغل هذا الوصف ليس فقط للإشارة إلى الحالة الاجتماعية، بل ليكون ذريعة للتنمر والتحرش الذي تتعرض له النساء، مما ينعكس سلبًا على ثقتهن بأنفسهن ومستقبلهن.

سعاد: بين الطموح والو اقع القاسي

سعاد، امرأة في الأربعين من عمرها، عاشت في بلدة قديمة بمنزل يشبه بيوت النساء الأخريات في المجتمع. كانت سعاد معروفة بذكائها وجمالها، وكانت تحلم بأن تصبح صحفية وتكمل دراستها، لكن الحياة لم تترك لها خيار تحقيق طموحاتها.

إلّا أنّ أحلامها كانت في مهبّ الأوضاع التي كانت تعيشها حيث عانت من القيود الأسرية والتعليمية: في التسعينات، رُفضت فكرة استمرار تعليمها من قبل الأسرة، ما اضطرها للعمل في معامل الراشي والطرشي لتأمين لقمة العيش ولرعاية أفراد الأسرة، إذ كانت الكبرى بين إخوتها، اختارت سعاد البقاء لمساعدة والدتها وأخيها الأصغر، خاصة عندما تخلّى الأخ عنهم بعد زواجه، مما ترك سعاد بمسؤولية الأسرة على عاتقها وحدها.

التنمر والتحرش: أنماط العنف اليومي

لم تقتصر معاناة سعاد على القيود الأسرية والاقتصادية، بل تعدتها إلى التعرض للتنمر والتحرش من قبل زوجات الأخ ونساء الحي، فتعرّضت سعاد إلى العنف اللفظي والجسدي إذ كانت تُهاجم بكلمات جارحة وتتعرض أحيانًا لمضايقات جسدية من قبل بعض الرجال الذين يرون فيها «فريسة سهلة» لتحقيق ملذاتهم كما تصف سعاد هذه الأحداث الحقيقية التي تعرّضت لها، في حين أنّها كانت تتعرض أيضا للتمييز الاجتماعي ممّا أدّى إلى تكديس الشعور بالعار والاقصاء من خلال هذه التجارب حيث أصبح اسم «عانس» وصمة تُلحق بسمعتها وتُعيق أي محاولة لها لاستعادة استقلاليتها أو تحقيق أحلامها.

الآثار النفسية والاجتماعية: فقدان الهوية والعزلة

تعكس قصة سعاد تأثير التنمر والتحرش على المستوى النفسي والاجتماعي، إذ أدت إلى العزلة الاجتماعية حيث فقدت الثقة بالنفس، مما دفعها إلى الانسحاب من الحياة الاجتماعية والخروج من حدود منزلها، كما أن أحساسها تحوّل إلى الإحساس بالفقدان والفراغ العاطفي على الرغم من كونها امرأة محبة للحياة، فقد عانت من ألم فقدان فرصة تحقيق الذات والامومة التي لطالما حلمت بها وتراكمت الضغوط النفسية والأعباء اليومية عليها مع شعورها الدائم بالإقصاء والتمييز، ممّا أدى إلى تأثيرها المباشر على صحتها النفسية وأسهمت في تكوين جرح داخلي يصعب شفاءه.

الانتهاكات الحقوقية: قضية حقوق الإنسان والعنف ضد النساء

ما تمر به سعاد لا يقتصر على قصة فردية، بل هو انعكاس لحالة مجتمعية تتجاهل حقوق المرأة وتخلُّ عن مبادئ العدالة والمساواة حيث يعتبر ما مرّت به سعاد انتهاك لكرامتها ويندرج في خانة التنمر والتحرش، وأيضا العنف المنزلي والاجتماعي اذ تبرز هذه الحالة ظاهرة العنف التي تستهدف المرأة غير المتزوجة، حيث تُعامل ككائن ضعيف لا يستحق الاحترام، مما يستدعي تدخل الجهات المعنية لإرساء ثقافة الاحترام والحماية، تتطلب مثل حالة سعاد تحركًا مجتمعيًا وقانونيًا لضمان حماية المرأة من كل أشكال العنف والتمييز، وإعادة تأكيد دور الدولة في كفالة حقوق جميع المواطنين دون استثناء.

رسالة أمل ودعوة للتغيير

تنقل قصة سعاد رسالة قوية: «أنا لست عانس» فهي إعلان رفض للصور النمطية والمعايير المجتمعية التي تقيد حرية المرأة وتحرمها من تحقيق ذاتها. هذه الحالة تدعو إلى إعادة النظر في المفاهيم الاجتماعية وتحقيق العدالة لحقوق الإنسان، لتوفير بيئة آمنة تحترم المرأة وتدعمها في تحقيق أحلامها وطموحاتها، بعيدًا عن التنمر والتحرش والعنف.

تعيش اليوم سعاد في مدينتها وتمارس حياتها الطبيعية فضلا عن ذلك فقد أصبحت احدى الناشطات التي انخرطت في مجال المجتمع المدني وحقوق الانسان والمرأة وهي من المدافعات عن حقوق الناجيات الايزيديات، حيث تشارك للآن في الأنشطة المجتمعية وتروج للتراث والثقافة والحقوق.

رسالة سعاد للمجتمع بصورة عامة « يجب أن يكون هناك احتراماً واسعاً للمرأة أولاً وتعزيز دورها وتشجيعها والترويج لحقوقها كونها تمثّل جزءاً حيوياً من المجتمع فضلاً عن هذا يجب على المجتمع أن يساهم بالتوعية بشكل أكبر بأنّ النساء غير المتزوجات لسن عرضة للتنمر والتحرش بل هن كياناً خاصاً يحملن ظروفاً استثنائية ويعملن جاهدات في خدمة مجتمعاتهن.

بيوت غير امنة

بقلم: هونالين ازاد

كانت مريم فتاة شابة تحلم بمستقبل مشرق، لكن حياتها تحولت إلى كابوسٍ يوميٍ مع بداية ممارسة والدها للعنف عليها داخل المنزل، حيث كان لدى مريم طموحات بسيطة؛ أرادت استكمال دراستها وتحقيق حلم التعلم والنمو الشخصي. إلا أن رفض والدها لحرية اختياراتها وإصراره على إجبارها على الزواج المبكر جعل منها ضحية للعنف اللفظي والجسدي، كان والدها يبرر ضربه لها بأن مريم «لا تحترم قواعد البيت»، بينما شاركت والدتها في هذا السياق بتقويض أحلامها، حيث تم تقييدها داخل حدود المنزل، مما أدى إلى إيقاف دراستها رسميًا بعد تلقي المدرسة تبليغًا بالفصل.

رحلة البحث عن العدالة: من الصمت إلى المواجهة

بعد معاناة طويلة مليئة بالخوف والذل، قررت مريم أن لا تقبل بمستقبلٍ محفوفٍ بالعنف وأن تتخذ خطوة جريئة نحو تحقيق العدالة. ورغم المخاوف العارمة، تقدمت مريم بشكوى رسمية إلى الشرطة كحل اخير لاستعادة كرامتها، ولم تكن مريم وحيدة في نضالها؛ فقد وجدت دعمًا من معلماتها وبعض رفيقاتها والمثقفين الذين حاولوا مخاطبة والدها وتوعيته بأن العنف الأسري له تبعات قانونية وإنسانية خطيرة، وبعدها بدأت رحلة طويلة وشاقة نحو العدالة عبر المحاكم.

من جراح العنف إلى معركة اجتماعية نفسية

اصبح والد مريم ضحية لعادات وتقاليد رجعية غير مشروعة، دفعته لقتل انسانيته وتعاطفه كأب مع ابنته، فالمجتمع لا يرحم الرجال غير المتسلطين على بناتهم، او من يدعمون بناتهم. اصبح والد مريم سجين، كحل اخير وصل اليه القاضي لحماية مريم وكرامتها وقدرتها على حماية حقها في التعليم كمواطنة عراقية كفل لها الدستور حقوقها.

ورغم الشعور بالارتياح بعد صدور الحكم، بقي الخوف من أن يعود العنف من جديد، حتى جاء دعم الباحثة النفسية التي طمأنتها بأن المتابعة القانونية ستضمن عدم تكرار الاعتداء.
في مجتمعٍ تعصف به مآسي العنف الأسري، تنبثق قصة مريم لتروي معاناة فتاة شابة تبلغ من العمر ٢٣ عامًا من محافظة نينوى، حيث تعتبر هذه القصة الحقيقية مثالاً للعديد من القصص التي نقرأ عنها ونسمع عنها في المجتمعات العراقية بصورة عامة.

آلام متواصلة

في احصائية لمجلس القضاء الاعلى العراقي حول الدعاوى في المحاكم لعام ٢٠٢٤، جاءت قضايا العنف الاسري في المرتبة الثانية كأعلى عدد دعاوى في المحاكم العراقية، وتشير العديد من التقارير الحقوقية إلى أن العنف داخل الاسرة في العراق أصبح ظاهرةً معقدة نتيجةً للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المتقلبة، وأشارت الأمم المتحدة والتقارير الحقوقية بأنّ نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري في العراق قد تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٦٠٪ في بعض المناطق، حيث يعاني الكثير منهن من الاعتداءات الجسدية

واللفظية داخل المنزل.

العنف ضد المرأة في العراق ليس مجرد حادثة فردية، بل هو نتاج تراكمات اجتماعية وسياسية، تُفاقمها النزاعات المسلحة والاضطرابات التي تعصف ببنية الأسرة التقليدية، كما أنّ النزاعات المسلحة التي شهدها العراق خلال العقد الماضي ساهمت في تفاقم معدلات العنف الاسري، حيث تفتتت الأنسجة الاجتماعية وتصبح الحلقات الاضعف في المجتمع هدفًا سهلًا للاضطهاد.

جرح مفتوح في قلب المجتمع

تعد محافظة نينوى، التي شهدت صراعات عنيفة وتدخلات مسلحة، من المناطق المتأثرة بموجات العنف ضد المرأة، حيث تواجه النساء معدلات أعلى من العنف الأسري؛ إذ أظهرت بعض الدراسات المحلية أن ما يزيد عن ٥٠٪ من النساء في المناطق الريفية من المحافظة تعرضن لممارسات عنيفة، سواء كانت جسدية أو نفسية، حيث يُعتبر العنف الأسري جزءًا لا يتجزأ من واقع الحياة اليومية، مما يدفع النساء إلى الصمت والخوف من التحدث علنًا، وتظل هذه التجارب عبئًا نفسيًا مستمرًا.

مريم: بين الألم والصمود في وجه الظلم

قررت مريم تحويل تجربتها الأليمة إلى قوة دافعة نحو التغيير؛ فأصبحت ناشطة في مجال حقوق المرأة، منظمة حملات توعية ضد العنف الأسري، ووقفت بجانب العديد من النساء والفتيات اللاتي عانين من العنف، حيث تؤكد مريم «بأن العنف ليس النهاية، بل يمكن أن يكون بداية لطريق نحو التمكين الاجتماعي والنضال من أجل حقوق الإنسان، مما يجعلها مصدر إلهام لكل من يواجه الظلم».

نداء لحماية الأسر والبيوت الامنة

إن قصة مريم، التي تبرز الصراع بين الألم والعدل، ليست مجرد سردٍ فرديٍ، بل هي انعكاسٌ لواقعٍ مُرٍ في العراق، خاصةً في مناطق مثل نينوى التي تستمر فيها موجات العنف، ولأجل هذا يجب على المجتمع العراقي والمنظمات الحقوقية والإعلام أن يسلطوا الضوء على هذه الظاهرة، وأن يعملوا معًا على تقديم الدعم والحماية للرجال والنساء، مع ضرورة تبني قوانين صارمة تجرم كل أشكال العنف داخل الاسرة.
إنّ العديد من التبريرات لاستخدام العنف في العراق وفي نينوى بصورة خاصة لم يكن لها سنداً من القانون ولا سنداً من الأخلاق، فكان استخدام العنف بدافع التاديب، وبدافع الالتزام بالقضايا الدينية والاجتماعية، وكذلك بدافع سماع التوجيهات والنصائح، ويبرر العنف بانّه دافع لطاعة المرأة لزوجها، وكذلك يبرر القتل بأنّه غسل للعار، لهذا كلّ هذه الأنواع من العنف التي رأيناها ونراها اليوم هي تبريرات لا جدوى منها سوى أنّها تبريرات تطبع العنف.

صمود في قلب الظلم : امرأة في مواجهة الانفصال

بقلم: هيجران طه

في رحلة مليئة بالتحديات والصمت المُفروض، تقف نيران البالغة ٣٧ عاماً من محافظة نينوى في مواجهة نظام صعب، وتمضي قدمًا رغم كل العوائق.

تزوجت نيران من رجل بدا في البداية أنه شريك الحياة، إلا أن الظروف الشخصية أدت إلى انفصال شكلي دون إجراءات الطلاق الرسمية. انفصالها لم يكن مصحوبًا بالعنف الجسدي، لكنه ترك جرحًا عاطفيًا عميقًا، حيث بقيت نيران في موقف معلق بين الزواج والطلاق.

مع رحيل الزوج عن حياتها بشكل شكلي، واجهت نيران تحديات كبيرة في الحفاظ على استقرارها، خاصةً مع ولادة ابنتها الرضيعة في تلك الفترة الحرجة.

الأمومة والوحشة: تربية الطفلة وسط غياب الحماية

بعد الانفصال، بدأت بتربية ابنتها بمفردها، وبالاعتماد على مساعدة اسرتها، دون تحمل للمسؤوليات من قبل زوجها ، ولتحفظ كرامتها ويكون لها واردها الخاص دون ان يتسلط عليها احد، التجأت إلى العمل في فترات منقطعة كمنظفة بيوت داخل أحياء مدينة الموصل ممّا جعلها عرضة للمعاملة السيئة، فضلاً عن النظرة الدونية لها كمنفصلة.

نيران هي قصة تمثل مئات القصص، اذ كثيراً ما تعاني النساء المنفصلات من تحديات مالية ونفسية نتيجة لعدم الحصول على الحماية القانونية والاجتماعية الكافية، ويضطرن للعمل في ظروف غير محمية قانونياً، من اجل حفظ كرامة عيشهن، بعد حرمانهن من فرص التمكين والتعليم.

في حالة نيران، كان الاضطراب الناتج عن الانفصال غير الرسمي يُفاقم من شعورها بالعزلة والحرمان تدريجيا، مما أثر على مسيرتها كأم وكفرد يسعى للعدالة.

مرت سنوات طويلة وكبرت ابنة نيران التي أسمتها «فرح» ظنّا منها بأنّ حياتها ستتحول إلى فرح، لكنّها سرعان ما أحبطتها الأوضاع المأساوية التي مرّت فضلا عن أنّ زوجها وأهله لم يعيروا أيّ انتباه لها ولإبنتها، حتى تغيرت الموازين حين استشهد الزوج في مواجهة عناصر إرهابية.

كان من المفترض أن تُمنح نيران حقوق الشهيد وفقًا للقانون، مما كان سيوفر لها دعمًا ماليًا ومعنويًا لاستكمال حياة جديدة لها ولابنتها لكن رفض أهل الزوج تسليم المستمسكات الرسمية الضرورية أدى إلى تعليق حقوقها القانونية، كما ان ضعف درايتها القانونية حول مأساة الفقد إلى قضية إقصاء وانتهاك للحقوق الإنسانية.

تشير معظم الدراسات إلى أن العديد من النساء في حالات الانفصال الشكلي يواجهن صعوبات مماثلة

فيما يخص انتهاك الحقوق حيث تشير تقارير إلى أن ٥٥٪ من النساء في حالات مماثلة يُحرمّون من الحصول على الحماية القانونية اللازمة بسبب تبعيات اجتماعية وثقافية مؤسسية، وكذلك تعرضهن للعنف النفسي دائمًا ما يكون هو المسيطر؛ بل يمكن أن يكون الرفض الإداري والبيروقراطي أشد أوجه الألم، حيث يترك ضحاياه وهم يعيشون تحت وطأة الظلم المؤسسي دون صوت يُسمع.

عاشت نيران على فجوة قانونية واجتماعية تترك العديد من النساء في حالة من الانقطاع عن حقوقهن الأساسية، مما يدعو لإصلاحات شاملة تضمن العدالة والمساواة.

طريق النضال والاستقلال: نجاح على رغم كل شيء

رغم كل الصعاب والظلم، لم تستسلم نيران ومع مرور الزمن، تمكنت من الاعتماد على نفسها، لتبدأ حياة جديدة مع ابنتها، وتمكنت من الانخراط في سوق العمل ومواجهة كلّ التحديات من أجل إعالة إبنتها وتوفير كل احتياجاتها وإكمال المدرسة وتوفير بيئة سليمة وآمنة لها حتّى أصبحت إبنتها خريجة لكلية التربية وبعدها توظّفت في سلك التعليم لتصبح مدرّسة وتعيل أمّها وتعوّضها عن ما فقدته.

تشير احصائيات رسمية إلى أن حالات الطلاق في نينوى شهدت زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية، وأنّ أغلب حالات الطلاق تأتي نتيجة الضغوط الاقتصادية التي تواجه العديد من الأسر حيث تؤدي إلى توترات داخلية، مما يساهم في تفاقم الخلافات الزوجية.

ان تقسيم الادوار، والقاء عبئ الانفاق بشكل كامل على الرجل، وإلقاء واجبات الرعاية المنزلية بشكل كامل على النساء، ادى الى صراعات معقدة بين الرجال والنساء، ولوم متبادل في ظل صعوبات الحياة، وابتعدت كثير من العلاقات عن مفهوم الشراكة في الحياة وتشارك الزوجين في مواجهة صعابها بشكل ودي وتعاوني بين الزوج والزوجة.

كما يغيب مفهوم الطلاق الصحي والإحسان في الانفصال، وتسود الطلاقات التقليدية خلافات كبيرة تؤدي الى تضرر الاطفال بالدرجة الاساس وحرمانهم من حقوق وفرص كثيرة، هذا الى جانب الوصمة الاجتماعية التي تلحق بالزوجين، بالاضافة إلى مشاكل نفسية مثل الاكتئاب والقلق والشعور بالفشل، مما يؤثر على قدرة المرأة والرجل على إعادة بناء حياتهما.

تشير هذه المعطيات إلى ضرورة تبني سياسات اجتماعية وقانونية تدعم الطلاق الصحي، مثل تعزيز الخدمات القانونية والارشاد الاجتماعي والدعم النفسي، والتوعيات حول الطلاق الصحي وضمان العدالة وتحقيق مصلحة الاطفال.

خبز الأمل في مواجهة الحرمان

بقلم: هديل عبدالكريم

في أحد أزقّة الموصل العتيقة والذي تندرج من درابينه بيوتات عانت من الإنعزال والمشاكل الاجتماعية نتيجة الحرب الأخيرة، للآن بعض هذه المناطق ما زالت مهدّمة بالكامل، ومن هذه الأزقة تختلط رائحة التاريخ بعبق التحدي، تعيش أم سارة قصةً صانعة الخبز والتغيير سوية لتنتصر على الصعاب وتكافح كفاحاً حقيقياً من أجل حقوق وكرامة الإنسان.

رحلة من الألم إلى القوة

بعد فقدان زوجها في أحداث تحرير الموصل، وجدت أم سارة نفسها أمام مسؤولية ثقيلة؛ فكيف تؤمن لقمة العيش لبناتها الثلاث؟ اختارت الأم أن تحوّل مأساة فقدان الأحبة إلى دافع لإعادة بناء حياتها بيدين قويتين. ففي عالمٍ كان يُنظر فيه إلى عمل المرأة في الأماكن العامة بعين الاحتقار، رفعت أم سارة راية الاصرار واختارت التنور القديم ورغبتها التي لا تلين لتكون رمزاً للنجاح والكرامة.

تحديات اقتصادية واجتماعية: مواجهة العنف الظاهري والضمني

واجهت أم سارة، مثل كثير من نساء الموصل، معاناة مزدوجة؛ إذ لم تكن حرب الحياة تقتصر على فقدان الأحبة فحسب، بل امتدت لتشمل نظرات المجتمع التي لا تزال تحاول وضع قيود على دور المرأة خارج المنزل.

بالرغم من ارتفاع أسعار الطحين والوقود الذي يغذي تنورها، ورغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، تمكنت أم سارة من تحويل فناء منزلها الصغير إلى مخبز ينبض بالأمل، حيث يلتقي الفن التقليدي مع رغبة حقيقية في إنهاء العنف وإعادة الاعتبار لحقوقها الإنسانية.

حيث تتحدث أم سارة بكل ثقة وهي تقلب أرغفتها التي تحمل بين طياتها معاني الصبر والأمل: «الخبز هو حياتي، ومع كل رغيف أخبزه، اقلص العنف والظلم الذي طال أمده.» هذه الكلمات لم تكن مجرد تعبير عن مصدر رزقها، بل كانت رسالة واضحة لكل امرأة تعاني من القيود المجتمعية والاقتصادية؛ رسالة تقول: «أنتم القادرات على إعادة صياغة واقعكن، وأن قوة المرأة تكمن في قدرتها على تحويل الألم إلى إبداع.»

لم تقتصر رحلة أم سارة على صناعة الخبز فحسب، بل كان لها تأثير واسع على النساء الأخريات في الموصل. فقد بدأت مجموعة من النساء بالعمل والانتاج، مجددات بذلك تراثاً من الإبداع والحرفية؛ من الخياطة وصناعة الحلويات إلى التطريز وحياكة السجاد.

تحلم أم سارة بمستقبل يكتسي فيه كل جانب من جوانب الحياة بالعدل والمساواة، حيث تمتلك كل امرأة الحق في العمل والعيش بكرامة. في رؤيتها، يصبح التنور رمزاً ليس فقط لصناعة الخبز، بل لبداية

عهد جديد تنسج فيه الأمل من خيوط الصبر، وتبنى فيه النساء مستقبلهن، ليكونوا قادرات على حماية اطفالهن.

رسالة أم سارة للمجتمع «لقد خسرتُ زوجي وليس زوجي فحسب بل بيتي، ولأنّ الظروف كانت صعبة جدا وتوفير الفرص للمرأة كان شبه منعدم، وكذلك المجتمع يقلل من ارادة المرأة ومكانتها، فأخذت عاتقاً على نفسي أن أعمل حتى الرمق الأخير من أجل توفير الدعم لبناتي وأن احفظ كرامتي ولا أكون تحت رحمة أحد، وكذلك من أجل توفير بيئة تعليمية وسليمة وآمنة لبناتي وأجعلهن يتعلّمن ويتثقّفن ليساهمن بصناعة التغيير وتغيير الصور النمطية، لهذا أدعو جميع النساء أن لا يستسلمن للظروف من أجل أن يظهرن القوة الداخلية التي يمتلكنها ويساهمن بخلق وعي حقيقي يساهم في تقدم المجتمع.

مشروع (نساء و السلام)

مشروع نفذته منظمة السلام والحرية بالشراكة مع منظمة النساء من اجل نساء العالم، في محافظتي كركوك ونينوى 2024 - 2025، وبدعم من الوكالة البريطانية للتنمية.

هدف المشروع الى التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والى مجتمع داعم للنساء للتواصل وتبادل الخبرات ودعم بعضهن البعض، مع تجهيزهن بالمهارات والموارد لتحقيق اهدافهن عبر بناء القدرات في مجال الاعلام والدورات المهنية ورفع الوعي حول أهمية دور النساء في المجتمع والمجالات كافة.